مركز دراسات الشهيد الخامس
الشهيد السعيد محمد باقر الصدر
SHAHID KHAMES INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES

الأسبوعية الإخبارية التحليلية، العددُ مئة واثنان
الأربعاء ٠٣ - ٠٦ - ٢٠٢٦

٠٣
الأخبارالسياسية
قانون الحشد الشعبي يمنع الارتباط بالأحزاب ويقيد
النشاط السياسي

٠٧
الأخبار الاقتصادية
يعتزم السيد رئيس الوزراء القيام بزيارة إلى عدد من دول
الخليج، بغرض الحصول على قرض بقيمة خمسين مليار دولار

٠٨
الأخبار الثقافية و الاجتماعية
وفاة المرجع الديني الكبير آية الله الشيخ محمد إسحاق الفياض
في يوم غدير خم

٠٩
الاجواء الافتراضية
سفارة أستراليا في العراق

١٠
اقليم كوردستان
بافل طالباني يثمّن موقف قيس الخزعلي بشأن نزع سلاح عصائب
أهل الحق

١٣
التقارير و المقالات
الشيعة وعيد الغدير ... مناسبة ام مسؤولية

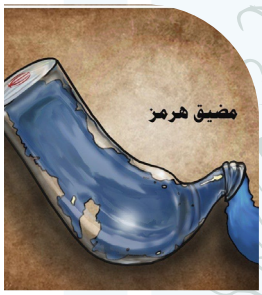

٢٥
كاريكاتير
علي عاتب

٢٦
عرضُ كتاب
كتاب «شعب الخيام» يروي قصص شهداء وجرحى تشرين العراقية

عضو في ائتلاف الإعمار والتنمية

واشنطن ترفض مشاركة شخصيات من قوى المقاومة في الحكومة العراقية

أعلن عدنان الدنبوس،أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب أصدر مجموعة من القرارات على شكل توصيات موجهة إلى الحكومة العراقية، وتم إبلاغ بغداد بها بصورة رسمية.وأوضح الدنبوس أن «أبرز هذه التوصيات يتمثل في عدم إشراك أي وزير ينتمي إلى قوى المقاومة أو الفصائل المسلحة أو هيئة الحشد الشعبي ضمن التشكيلة الحكومية». وأضاف أن «واشنطن، وحتى في حال حل هذه الفصائل، لن توافق على تولي شخصيات مرتبطة بها مناصب وزارية داخل الحكومة العراقية»، بحسب تعبيره.وتأتي هذه التصريحات في ظل تصاعد الجدل السياسي بشأن شكل الحكومة العراقية المقبلة وطبيعة التوازنات الداخلية والخارجية المؤثرة في تشكيلها.

كتائب سيد الشهداء

لن نسلّم السلاح ما دام الاحتلال قائماً

أكد المتحدث باسم كتائب سيد الشهداء، كاظم الفرطوسي، أن مسألة قطع ارتباط بعض الألوية والتشكيلات التابعة للحشد الشعبي ببعض الجهات السياسية لا علاقة لها بسلاح المقاومة، مشدداً على أن «سلاح المقاومة قضية مستقلة وُجد للدفاع عن سيادة العراق». وقال الفرطوسي في تصريح صحفي إن «كتائب سيد الشهداء لن تسلّم سلاحها، وكذلك بقية فصائل المقاومة لن تتخلى عن أسلحتها»، مضيفاً أن على الحكومة العراقية إيجاد بدائل عملية ومعالجة الأسباب التي تستند إليها الفصائل في استمرار حمل السلاح، وفي مقدمتها «وجود الاحتلال»، بحسب تعبيره. وأضاف أن الحكومة قادرة على تعزيز قدراتها الدفاعية عبر شراء منظومة الدفاع الجوي الروسية «إس-٤٠٠»، أو على الأقل إدخال منظومات صاروخية ورادارات متطورة إلى البلاد، مؤكداً أنه «بعد توفير هذه المتطلبات يمكن حينها التخلي عن السلاح».

فالح الفياض

قانون الحشد الشعبي يمنع الارتباط بالأحزاب ويقيد النشاط السياسي

أكد رئيس هيئة الحشد الشعبي، فالح الفياض، في مقابلة خاصة مع قناة «العراقية» الإخبارية، أن قانون الحشد الشعبي ينص بشكل واضح على ضرورة قطع منتسبي الهيئة ارتباطهم بالأطر السياسية والحزبية، وعدم السماح لهم بممارسة أي نشاط سياسي. وأوضح الفياض أن هيئة الحشد الشعبي تعمل حالياً على إعادة ترتيب أولوياتها بما ينسجم مع توجيهات القائد العام للقوات المسلحة، مشيراً إلى وجود خطوات تنظيمية تهدف إلى تعزيز الطابع المؤسسي والأمني للهيئة. وأضاف أن الجهات والتشكيلات التي قامت بقطع ارتباطاتها مع القوى السياسية أصبحت الآن جزءاً رسمياً من هيئة الحشد الشعبي وتعمل ضمن أطرها القانونية والتنظيمية.

أبو مجاهد العساف

لن نسلّم سلاح المقاومة ما دام الاحتلال وانتهاك السيادة مستمرّين

وجّه المسؤول الأمني في كتائب حزب الله، أبو مجاهد العساف، تحذيراً إلى الناشطين الإعلاميين من الوقوع، بحسب تعبيره، في «مصائد العدو الأميركي» الذي يسعى إلى إثارة الفتنة والانقسام بين أبناء الوطن الواحد، داعياً إلى التحلي بأعلى درجات الوعي والمسؤولية لإفشال هذه المخططات. وقال العساف إن الجهات التي شرعت في تسليم أسلحتها ومقارها لم تكن، منذ فترة طويلة، فاعلة ضمن صفوف المقاومة الإسلامية، مضيفاً أنها «لم تقم حتى برمي حجر واحد ضد العدو الأميركي»، ولذلك فإن قراراتها لم تكن مفاجئة، على حد وصفه. وأكد أن هذه الإجراءات «لا تمت بصلة، لا من قريب ولا من بعيد، إلى المقاومة الإسلامية»، مشيراً في الوقت نفسه إلى تشجيع تلك الجهات على استكمال عمليات التسليم سريعاً، مع الدعوة إلى عدم الانجرار خلف الأصوات التي تسعى لإثارة الفتنة والإضرار بروابط الأخوة والمصير المشترك. وفي ما يتعلق بفصائل المقاومة الإسلامية الخمس، إضافة إلى كتائب كربلاء، شدد العساف على أنها ستبقى موحدة ومتماسكة، وستواصل أداء مهامها طالما استمر «احتلال الأرض وانتهاك الأجواء العراقية ومصادرة القرار السياسي»، وفق تعبيره. وأضاف أن هذه الفصائل ستبحث، بعد ما وصفه بـ«تحرير البلاد»، في تنظيم مهام سلاحها، مؤكداً أن السلاح «لن يُسلَّم، حتى ولو كان طلقة واحدة، إلا للإمام القائم (عجّل الله تعالى فرجه الشريف)».

«ميدل إيست مونيتور»

الشراكة بين واشنطن وبغداد انتهت عملياً وتحولت إلى سياسة المحاور

أفادت شبكة «ميدل إيست مونيتور» بأن الشراكة بين الولايات المتحدة والعراق وصلت عملياً إلى نهايتها، وتحولت إلى ما وصفته بسياسة «المحاور والمعسكرات». وأضافت الشبكة أن توم باراك، المعروف بلقب «رجل المهام الصعبة»، تولّى حالياً مسؤولية الملف العراقي، في خطوة تعكس تحولاً في طبيعة التعاطي الأميركي مع بغداد. وأكد التقرير أن تعيين باراك مسؤولاً عن الملف العراقي يشير إلى موافقة الإدارة الأميركية على مقاربته التي تنظر إلى العراق باعتباره جزءاً من المحور الإيراني. وبحسب الشبكة، فإن تعيين توم باراك مبعوثاً خاصاً يمثل انتقال السياسة الأميركية تجاه العراق من مرحلة الحوار والتفاعل السياسي إلى مرحلة «الإجراءات الحاسمة والجذرية» الهادفة إلى تغيير الواقع القائم.

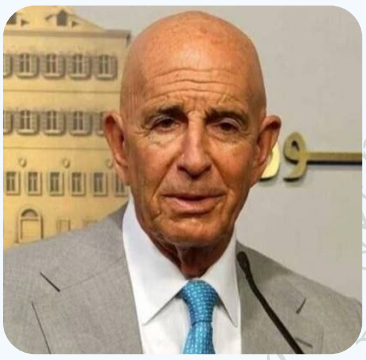

رئيس الوزراء العراقي

أعرب رئيس الوزراء العراقي عن تقديره لموافقة حركة عصائب أهل الحق وكتائب الإمام علي (ع)

على وضع سلاحهما ضمن إطار القائد العام للقوات المسلحة، واعتبر هذه الخطوة تقدماً مهماً في مسار تعزيز سيادة الدولة والمشاركة في العملية السياسية لبناء مستقبل العراق.

بيان

نعرب عن ثقتنا وتقديرنا للموقف الوطني الذي اتخذه سماحة الشيخ قيس الخزعلي، والإخوة في حركة عصائب أهل الحق، وإعلانهم الشروع بفك الارتباط للشكيلات المنضوية ضمن الحشد الشعبي، والتأكيد على حصر السلاح بيد الدولة، انسجاماً مع توجيهات المرجعية العليا، وتعزيزاً لجهود قوائنا المسلحة بكل تشكيلاتها، ودعماً للمصالح الوطنية العليا للشعب العراقي.

إن هذا التوجه يمثل خطوة إيجابية تعزز مسار بناء الدولة وترسيخ سيادة القانون، وتؤكد الالتزام بالدستور والمؤسسات الرسمية، بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار وترسيخ هيبة الدولة، وحماية المكتسبات الوطنية التي تحققت بتضحيات العراقيين جميعاً.

كما نؤكد سيسهم في بسط سلطة الدولة وإنفاذ القانون، والانخراط في مشاريعها التنموية والخدمية التي ينتظرها أبناء شعبنا الكريم، وتأمين بيئة يزدهر فيها الاقتصاد الوطني والسلم الأهلي.

كما ندعو جميع القوى السياسية والوطنية إلى مواصلة الحوار والتعاون والعمل بروح المسؤولية الوطنية، وتغليب مصلحة العراق على كل الاعتبارات الأخرى، بما يعزز الاستقرار ويفتح آفاقاً أوسع للتنمية والإعمار.

على فالح الزيدان

تسليم الملف الأمني لمدينة سامراء من قبل سرايا السلام

تسليم الملف الأمني لمدينة سامراء من قبل «سرايا السلام» إلى القوات الأمنية العراقية

أُعلن عن تسليم الملف الأمني لمدينة سامراء من قبل «سرايا السلام» إلى القوات الأمنية العراقية، في خطوة تُعد جزءاً من ترتيبات إعادة تنظيم الانتشار الأمني في المدينة. لحظة إنزال راية «سرايا السلام» في مدينة سامراء المقدسة، إيذاناً ببدء تنفيذ إجراءات تسليم المقار والمهام الأمنية إلى القوات الرسمية العراقية.

البحرين تمنع مواطنيها

البحرين تمنع مواطنيها من السفر إلى إيران والعراق

أعلنت وزارة الداخلية البحرينية، يوم الثلاثاء ٢ يونيو، حظر سفر المواطنين البحرينيين إلى إيران والعراق حتى إشعار آخر.وأوضحت الوزارة أن هذا القرار يأتي على خلفية تصاعد التوترات الأمنية الناجمة عمّا وصفته بـ«الاعتداء الإجرامي الإيراني»، داعية المواطنين البحرينيين إلى الامتناع عن السفر إلى إيران والعراق إلى حين صدور إشعارات جديدة.

السيد عمار الحكيم

قد يطالب الإطار التنسيقي بعقد جلسة طارئة للبرلمان من أجل التصويت على استكمال التشكيلة الحكومية

نشكر الجهات التي شاركت في مسار دمج السلاح ووضعه تحت سلطة الدولة. سنشهد خلال شهر سبتمبر المقبل تسليم الأسلحة من قبل المجموعات المتبقية.

حركة النجباء

موقفنا من السلاح المقدس المنضبط ثابت ولن يتغير

أكدت حركة النجباء أن موقفها من «السلاح المقدس المنضبط» ثابت ولا يخضع لأي تغيير، مشددة على تمسكها بخيار المقاومة وسلاحها في إطار ما وصفته بحماية السيادة والدفاع عن العراق.

المقاومة الإسلامية
حركة النجباء
ISLAMIC RESISTANCE
AL-NUJABA MOVEMENT

نؤكد أن موقف المقاومة الإسلامية حركة النجباء ثابت ولم ولن يتغير بخصوص السلاح المقدس المنضبط الذي وجد للدفاع عن عراق المقدسات وشعبه، فموقفنا واضح كما ورد في تدوينة سابقة لسماحة الشيخ اكرم الكعبي الامين العام للمقاومة الاسلامية حركة النجباء بتاريخ 6 / 5 / 2026

مشادة حادة في محكمة

مشادة حادة في محكمة مانهاتن بين السعدي وقاضٍ أميركي

شهدت المحكمة الفيدرالية في مانهاتن بمدينة نيويورك جلسة متوترة خلال النظر في قضية متهم عراقي، بعدما اندلعت مشادة كلامية حادة بين محمد باقر سعد داود السعدي والقاضي الأميركي المشرف على القضية. وبحسب ما ورد من تفاصيل الجلسة، حضر السعدي مرتدياً زي السجن ومقيد اليدين والقدمين، قبل أن يصرخ داخل القاعة قائلاً: «نحن في حالة حرب»، ما دفع القاضي إلى إصدار أمر بإعادته إلى مقعده والسيطرة عليه، فيما تدخل عناصر الأمن الأميركي لتهدئة الموقف. ووفقاً للتقارير، نفى السعدي جميع التهم الموجهة إليه، والتي تشمل ثماني تهم جنائية.

«الإطار التنسيقي»

«الإطار التنسيقي» يواجه «قرارات قصوى».. وسبتمبر آخر مهلة لحل الفصائل المسلحة

دخلت القوى السياسية الشيعية مرحلة الاستعداد لما وُصف بـ«المفاجآت الكبرى»، بعدما بدأ «الإطار التنسيقي» خلال اجتماعه الأخير التكيف مع سيناريوهات محتملة لمواجهة بعض الفصائل المسلحة الرافضة لتسليم السلاح أو التخلي عن مواقع النفوذ. وبحسب معلومات متداولة في أوساط سياسية، أبلغ توماس باراك، مبعوث الرئيس الأميركي، قادة الإطار التنسيقي أن واشنطن لن تكتفي بخطوات شكلية لنزع السلاح، بل تسعى إلى «حل هيئة الحشد الشعبي»، مع رفضها القاطع لفكرة دمجها داخل المؤسسات الأمنية الأخرى بسبب ما تصفه بـ«الانتهاكات السابقة». ووفق هذه المعطيات، اضطر الإطار التنسيقي إلى القبول بإجراءات تتعلق بـ«حصر السلاح بيد الدولة» وفصل هيئة الحشد الشعبي عن الأحزاب السياسية، مع تحديد شهر سبتمبر المقبل كحد أقصى لتنفيذ هذه الترتيبات، بالتزامن مع الانسحاب الكامل لقوات التحالف الدولي من العراق.

كتائب الإمام علي

كتائب الإمام علي تعلن انسحابها من الحشد الشعبي وتبدأ إجراءات حصر السلاح بيد الدولة

أعلنت «كتائب الإمام علي» انسحابها من تشكيلات الحشد الشعبي، مؤكدة في الوقت ذاته بدء تنفيذ الإجراءات المتعلقة بـ«حصر السلاح بيد الدولة»، وذلك في إطار التحركات التنظيمية المتسارعة التي تشهدها بعض الفصائل المسلحة في العراق. وذكرت الكتائب في بيان رسمي أن هذا القرار جاء انطلاقاً من «المسؤولية الوطنية» وحرصاً على الحفاظ على «منجزات النصر»، وتعزيز سيادة الدولة وترسيخ الوحدة الوطنية، إضافة إلى اعتبارات.

خطة الزيدي

خطة الزيدي لاستيعاب ٣٥ ألف عنصر من الفصائل المسلحة داخل مؤسسات الدولة

كشفت مصادر مطلعة تفاصيل الاجتماع الأخير لقادة الإطار التنسيقي، والذي عُقد بحضور القائد العام للقوات المسلحة ورئيس اللجنة المشرفة على ملف نزع سلاح الفصائل المسلحة. وقالت المصادر لوكالة «شفق نيوز» إن رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي طرح خلال الاجتماع مقترحات اللجنة الخاصة بنزع سلاح فصائل المقاومة، والتي يترأسها بنفسه. وتشمل هذه المقترحات تخصيص ٣٥ ألف فرصة عمل داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية وجهاز مكافحة الإرهاب لعناصر الفصائل المسلحة، على أن تتوقف بعد استكمال هذا العدد عمليات دمج العناصر التابعة لتلك الفصائل. وأضافت المصادر أن مهلة لا تتجاوز ثلاثة أشهر مُنحت لفصائل المقاومة من أجل تحديد موقفها النهائي بشأن تسليم السلاح أو رفض ذلك. وأوضحت أن عدد عناصر «سرايا السلام» الذين تم نزع سلاحهم بناءً على توجيهات زعيمهم مقتدى الصدر بلغ نحو ١٥ ألف عنصر، ما يعني بقاء ٢٠ ألف فرصة عمل أخرى يُفترض أن تكفي لاستيعاب عناصر بقية الفصائل المسلحة. وأكدت المصادر أن الجهات التي لن تتعاون خلال المهلة المحددة قد تواجه ملاحقات قانونية وإجراءات عسكرية. وخلال الاجتماع، استعرض الزيدي أيضاً الوضع المالي للبلاد أمام قادة الإطار التنسيقي، مشيراً إلى أن توفير التمويل اللازم لاستيعاب هذه الأعداد ضمن مؤسسات الدولة يحتاج إلى وقت وجهود إضافية، موضحاً أن الحكومة تدرس عدة خيارات لإدارة هذا الملف، من بينها اللجوء إلى الاقتراض الداخلي.

رئيس الجمهورية العراقية

رحب بالمبادرة التي أعلنها الأمين العام لكتائب الإمام علي، الحاج شبل الزيدي، دعماً لمسار حصر السلاح بيد الدولة

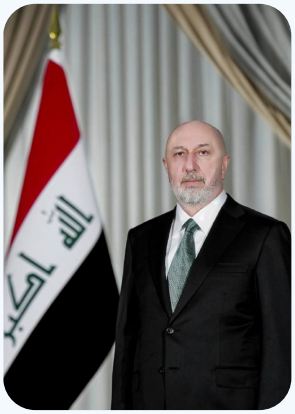

ونعدّها خطوة مسؤولة تنسجم مع أحكام الدستور والقوانين النافذة في تعزيز هيبة الدولة وترسيخ سيادتها. إن بناء دولة قوية وقادرة وعادلة يتطلب توحيد الجهود الوطنية خلف مؤسساتها الدستورية، وتمكينها من أداء مهامها في حفظ الأمن والاستقرار وصيانة سيادة العراق ومصالحه العليا. ونؤكد أن كل مبادرة وطنية تسهم في ترسيخ مبدأ حصر السلاح بيد الدولة وتعزيز مكانة الدولة وسيادة القانون، تمثل دعماً لمسار بناء الدولة وتعزيز ثقة المواطنين بمؤسساتها.

العراقيون دعموا إيران إعلامياً خلال الحرب

القنصل العام لإيران في البصرة:

أكد القنصل العام للجمهورية الإسلامية الإيرانية في البصرة، علي عابدي، يوم الأحد ٣١ مايو، أن العراقيين لطالما اتخذوا مواقف إيجابية تجاه إيران، وأنهم دعموا الجمهورية الإسلامية في مختلف المراحل، سواء في الماضي أو الحاضر، وفي جميع المجالات، ولا سيما في المجال الإعلامي. وأوضح عابدي أن هذا الدعم كان واضحاً بشكل خاص خلال فترات الحرب، مشيراً إلى حجم التحديات الإعلامية التي واجهتها إيران في تلك المرحلة، والتي جعلت هذا الدعم أكثر بروزاً على حدّ تعبيره.

الاخبار

إغلاق مواقع إخبارية داعمة للمقاومة

أفادت تقارير بأن :

الولايات المتحدة قامت بتعطيل نشاط موقع وكالة «الفرات نيوز» العراقية، وذلك بدعوى «دعم المقاومة المسلحة وتهديد أمن القوات الأجنبية». وتُعد الوكالة من المنصات الإعلامية التي تغطي بشكل واسع أخبار الفصائل والقوى المرتبطة بالمقاومة، وقد وُجهت إليها اتهامات بنشر محتوى تحريضي يُعتقد أنه يهدد الأمن الداخلي في العراق ويؤثر على الوجود الدبلوماسي الأجنبي فيه. وبحسب المعلومات المتداولة، شملت الإجراءات الأميركية حجب النطاق الإلكتروني للوكالة وفرض قيود وعقوبات على جهات مرتبطة بها في الفضاء الرقمي. ويأتي هذا التطور في سياق التوترات السياسية والأمنية المتصاعدة بين واشنطن وبعض القوى السياسية القريبة من إيران داخل العراق، وسط جدل متجدد بشأن تأثير هذه الإجراءات على حرية الإعلام والتعبير في البلاد.

طلب من الصدر والزيدي للمرجعية في النجف بإلغاء فتوى الجهاد الكفائي

أفادت إذاعة «مونت كارلو الدولية» :

بأن مقتدى الصدر وعلي الزيدي وجّها طلباً إلى المرجع الديني الأعلى آية الله علي السيستاني، يدعوان فيه إلى إلغاء فتوى «الجهاد الكفائي» الصادرة عام ٢٠١٤، والتي شكلت الأساس لتأسيس الحشد الشعبي في مواجهة تنظيم داعش. وبحسب التقرير، اقترح الصدر والزيدي في رسالة موجهة إلى المرجعية إصدار فتوى جديدة تحت عنوان «حصر السلاح بيد الدولة»، بحيث تؤكد على ضرورة خضوع جميع الأسلحة لسيطرة مؤسسات الدولة الرسمية.

يعتزم السيد رئيس الوزراء القيام بزيارة إلى عدد من دول الخليج، بغرض الحصول على قرض بقيمة خمسين مليار دولار لتغطية الرواتب

بسبب الخزينة الخاوية التي تسلّمها من سلفه السوداني. أشك في استعداد دول الخليج لتقديم قرض للعراق وفقاً للتطورات الأخيرة، وأبرزها انخفاض الواردات بسبب إغلاق مضيق هرمز، فضلاً عن الاعتداءات التي ارتكبتها الفصائل العراقية الموالية لإيران ضد عدد من دول الخليج.لقد فقد العراق، في صفقات الفساد والنهب الممنهج، أكثر من تريليون دولار خلال السنوات العشرين الماضية، استقرت في حسابات كبار السياسيين وحيتان المال من أصحاب المصارف وكبار المقاولين والتجار وأصحاب الشركات. وهذا أمر لا يقبل الجدل، فجميع هؤلاء معروفون، وكانوا قبل عام ٢٠٠٣ مواطنين بسطاء لا يملكون شيئاً، لكنهم اغتنوا من المال العراقي السائب والمنهوب بطرق كان أكثرها غير شرعي.

أزمة حادة في الوقود تضرب العراق وتمتد إلى بغداد

تشهد عدة محافظات عراقية منذ يوم الجمعة الماضي أزمة حادة في شح مادة البنزين، قبل أن تمتد صباح الثلاثاء إلى العاصمة بغداد، وسط حالة من الاستياء الشعبي المتصاعد بسبب استمرار الأزمة. وأدت الأزمة إلى اصطفاف آلاف السائقين في طوابير طويلة أمام محطات الوقود منذ ساعات الفجر وحتى منتصف الليل، فيما لم يتمكن كثير منهم من الحصول على الوقود رغم ساعات الانتظار الطويلة. وفي ظل تزايد غضب المواطنين، لم تصدر وزارة النفط العراقية حتى الآن أي توضيح رسمي بشأن أسباب الأزمة، كما امتنعت عن الإدلاء بأي تصريحات لوسائل الإعلام أو تقديم توضيحات للرأي العام حول ملابسات النقص الحاد في الوقود.

عالية نصيف: حكومة الزيدي ستستعيد ملايين الدولارات المنهوبة وتطهر مؤسسات الدولة من الفساد

أعلنت عالية نصيف أن الحكومة برئاسة علي فالح الزيدي ستعمل على استعادة ملايين الدولارات من الأموال العامة التي تم الاستيلاء عليها بشكل غير مشروع، مؤكدة أن هذا المسار يأتي ضمن جهود حكومية لمكافحة الفساد داخل مؤسسات الدولة. وأضافت أن الحكومة ستتجه أيضاً إلى تطهير المؤسسات الحكومية من الفاسدين، في إطار ما وصفته بإصلاح إداري ومالي يهدف إلى تعزيز كفاءة الدولة وحماية المال العام.

العراق ثامن أكبر مستورد للسلع من تركيا

أعلنت هيئة الإحصاء التركية أن العراق حلّ في المرتبة الثامنة ضمن أكبر الدول المستوردة للسلع من تركيا خلال شهر أبريل ٢٠٢٦، بإجمالي واردات بلغ ٨٢٩ مليون دولار. وأظهرت البيانات أن هذا الرقم سجل تراجعاً طفيفاً مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حين بلغت الواردات العراقية من تركيا ٨٣٢ مليون دولار.وبحسب التقرير، تصدرت ألمانيا قائمة أكبر المستوردين من تركيا بقيمة ٢٫١ مليار دولار، تلتها الولايات المتحدة، ثم بريطانيا وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا والإمارات العربية المتحدة.وأشار التقرير إلى أن صادرات تركيا تتركز بشكل رئيسي في منتجات الصناعات التحويلية والمنتجات الزراعية والثروة السمكية والمعادن والصناعات الاستخراجية، والتي تشكل نحو ٩٤٪ من إجمالي صادرات البلاد.

وفاة المرجع الديني الكبير آية الله الشيخ محمد إسحاق الفياض في يوم غدير خم

توفي المرجع الديني الكبير آية الله الشيخ محمد إسحاق الفياض، أحد أبرز مراجع التقليد في العراق ومن أشهر تلامذة المرجع الراحل آية الله السيد أبو القاسم الخوئي، وأحد المراجع الأربعة الكبار في النجف الأشرف، وذلك في يوم غدير خم. وأكد مكتب المرجعية خبر الوفاة، مشيداً بالدور الكبير الذي اضطلع به الراحل في خدمة المذهب الشيعي والحفاظ على الشريعة المحمدية، وما قدمه من جهود علمية ودينية واسعة على مدى عقود.

مشاركة رئيس الوزراء

مشاركة رئيس الوزراء في مراسم تشييع المرجع الديني الأعلى سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض

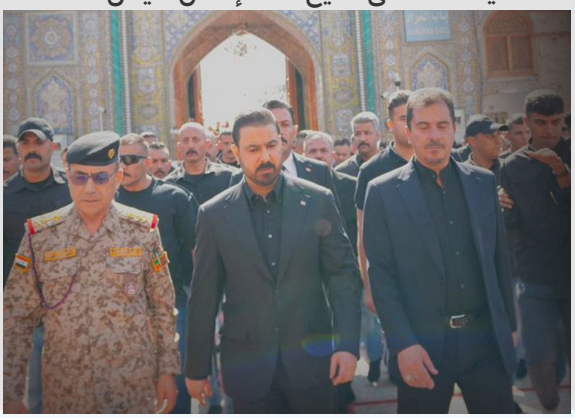

اعتقال نائب وزير النفط

تفاعل واسع مع قضية اعتقال نائب وزير النفط عدنان الجميلي

أثارت قضية عدنان الجميلي، نائب وزير النفط، تفاعلاً واسعاً في الأوساط السياسية والشعبية، بعد صدور أمر من رئيس الوزراء باعتقاله. وقد وُصفت هذه الخطوة بأنها مفاجئة، وأدت إلى حالة من الصدمة والاستغراب لدى الرأي العام ومختلف الشرائح الاجتماعية، في ظل متابعة مكثفة لتطورات القضية.

فندق ريكسوس بغداد

فندق «ريكسوس بغداد».. مشروع طموح تجاوزت نسبة إنجازه ٥٠٪ ومن المتوقع افتتاحه عام ٢٠٢٧

يشهد مشروع فندق «ريكسوس بغداد» تقدماً ملحوظاً في أعمال الإنشاء، حيث تجاوزت نسبة الإنجاز فيه ٥٠٪، وسط توقعات بدخوله الخدمة رسمياً خلال عام ٢٠٢٧

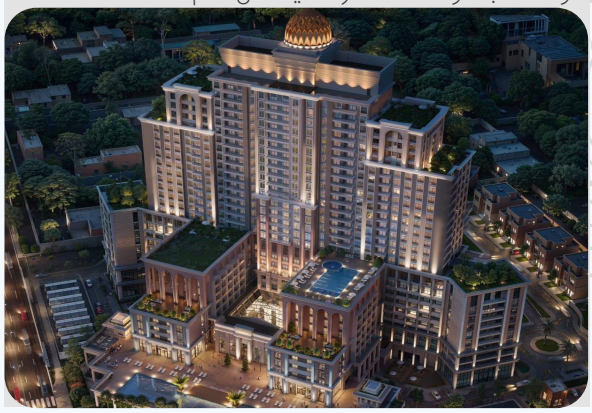

٣ مليون قطعة سلاح خارج سيطرة الدولة

نحو ١٣ مليون قطعة سلاح خارج سيطرة الدولة في العراق

رغم مرور أكثر من عامين على إطلاق مشروع شراء وتسجيل أسلحة المواطنين في العراق، لا تزال نتائج هذا المشروع محل جدل وتساؤلات واسعة. وتشير تقديرات غير رسمية إلى وجود نحو ١٣ مليون قطعة سلاح خفيف ومتوسط بحوزة المواطنين، في وقت لا تتوفر فيه إحصاءات دقيقة بشأن أسلحة نحو ٧٠ فصيلاً مسلحاً. وكانت وزارة الداخلية العراقية قد أطلقت في يناير ٢٠٢٤ مشروع «حصر السلاح بيد الدولة» عبر المنصة الإلكترونية «أور» ومن خلال ٦٩٧ مركزاً مخصصاً لهذا الغرض. كما قامت الحكومة السابقة برئاسة محمد شياع السوداني بتمديد مهلة تسجيل الأسلحة حتى نهاية عام ٢٠٢٦. ورغم ذلك، لم يتجاوز عدد استمارات التسجيل المقدمة حتى نهاية عام ٢٠٢٥ أكثر من ٢٥٠ ألف استمارة فقط، وهو ما يعكس ضعف الإقبال على المشروع مقارنة بالأهداف الحكومية المعلنة.

الاجواء الافتراضيه

سفارة أستراليا في العراق

Australian Embassy, Iraq · متابعة
6 س ·

تتقدم السفارة الأسترالية بخالص التعازي إلى العالم الإسلامي بوفاة المرجع الديني اية الله العظمى الشيخ إسحاق الفياض، وهو عالم دين جليل ستبقى إسهاماته خالدة في الذاكرة.

The Australian Embassy extends its sincere condolences to the Islamic world on the passing of Grand Ayatollah Sheikh Ishaq Al-Fayyad, a respected religious scholar whose contributions will be long remembered.

تعزية سفارة أستراليا في العراق بوفاة آية الله العظمى محمد إسحاق الفياض
أعربت سفارة أستراليا في العراق عن تعازيها بوفاة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض، أحد أبرز المراجع الدينية في العراق. وقالت السفارة في بيان لها إنها تتقدم بأحرّ التعازي إلى المجتمع الديني ومقلدي المرجع الراحل، سائلةً الله أن يتغمده بواسع رحمته ومغفرته، ومشيدةً بمكانته العلمية والدينية. ويُعد آية الله الفياض من كبار مراجع التقليد في النجف

مقتدى صدر

مقتدى صدر يعلن حلّ «سرايا السلام» الجناح العسكري لحركته
أعلن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر عن حلّ «سرايا السلام»، الجناح العسكري التابع لتياره، في خطوة اعتبرها مراقبون تطوراً مهماً في المشهد السياسي والأمني العراقي. ولم تتضمن التصريحات تفاصيل إضافية حول آلية تنفيذ القرار أو مصير عناصر التشكيل، فيما يُنتظر أن تتضح لاحقاً الإجراءات التنظيمية المرتبطة بهذا الإعلان. ويأتي هذا التطور في سياق التحولات الجارية داخل بعض الفصائل المسلحة في العراق، وسط نقاشات سياسية متزايدة حول مستقبل السلاح خارج إطار الدولة.

علي فالح الزيدي

نتقدم بالعزاء إلى مقام المرجعية الدينية العليا، وأبناء شعبنا العراقي الكريم، ومقام وعموم المسلمين في أنحاء العالم، برحيل المرجع سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (قدس سره الشريف). وبهذا الفقد الأليم، فقدت ساحة البحث والاجتهاد والعلوم الإسلامية علماً من أعلام الفقه، ومرجعاً ترك بصمة واضحة على مستوى الفكر والتدريس، وإسهاماً بارزاً في إعلاء شأن المكانة الكبيرة للحوزة العلمية الشريفة في النجف الأشرف على النهج المحمدي الأعظم، ومدرسة آل بيت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم)، مثلما لا ننسى خطواته في التقريب بين أطياف المسلمين كافة، ونُصرة القضايا العادلة للعالم العربي والإسلامي. نسأل الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد الكبير، بواسع رحمته ورضوانه، وأن يلهم أهله ومحبّيه الصبر والسلوان. وبهذه المناسبة الاليمة نعلن الحداد في البلاد لمدة ثلاثة أيام.
إنا لله وإنا إليه راجعون.

الزيدي

بيان
في إطار العمل الوطني المشترك، من أجل تعزيز سيادة العراق، وتعضيد دور قواته المسلحة بتشكيلاتها المختلفة، نؤكد تقديرنا للخطوة المسؤولة التي اتخذها السيد شبل الزيدي، والإخوة في كتائب الإمام علي (عليه السلام)، عبر فك الارتباط بتشكيلات الحشد الشعبي، والمباشرة بإجراءات حصر السلاح بيد الدولة ومؤسساتها الدستورية، التي تعبر عن إرادة الشعب العراقي الكريم بكل أطيافه المتآخية. إن هذه الخطوة المتوافقة مع توجيهات المرجعية الدينية العليا، والمنسجمة مع الدستور وأولويات المنهاج الوزاري للحكومة، التي ترسخ وضع مصلحة العراق ستعزز من السيادة الوطنية، وتقوي بيئة العمل والاستثمار ومشاريع التنمية، وترفع من فرص الازدهار، مثلما تحفظ مكاسب الأمن والاستقرار، التي دفع العراقيون فيها دماء زكية وتضحيات غالية.

بافل طالباني يثمّن موقف قيس الخزعلي بشأن نزع سلاح عصائب أهل الحق

أعرب بافل طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، عن ترحيبه بالموقف الأخير لقيس الخزعلي بشأن نزع سلاح عصائب أهل الحق، واعتبر هذا التوجه خطوة مهمة لتعزيز مؤسسات الدولة وترسيخ الوحدة الوطنية وزيادة الاستقرار في العراق. وجاء في بيان صادر عنه: «أعبر عن شكري وتقديري لموقف أخي الشيخ قيس الخزعلي الداعم لتعزيز بنية دولة العراق ومؤسساتها». وأضاف البيان: «في هذه المرحلة الحساسة، فإن مثل هذه المواقف المسؤولة والشجاعة والوطنية تسهم في تعزيز الوحدة الوطنية وتعميق الثقة بين العراقيين، وتشكل خطوة مهمة نحو تحقيق تطلعاتنا المشتركة لبناء مستقبل أكثر استقراراً وهدوءاً وتقدماً لبلدنا».

الرسالة الأولى لتام باراك تثير خيبة أمل لدى الأكراد... التركيز على تقوية العواصم وتجاهل القضية الكردية

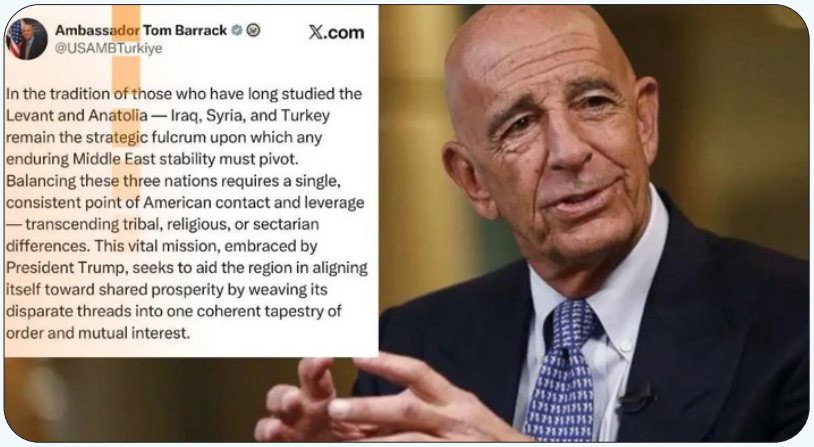

أثار تام باراك، المبعوث الخاص الجديد للرئيس الأميركي لشؤون سوريا والعراق، جدلاً في أول رسالة له عقب تعيينه، بعدما شدد على أهمية التعاون بين العراق وسوريا وتركيا لضمان الاستقرار الإقليمي، دون الإشارة إلى الأكراد أو حقوقهم السياسية. وبحسب ما أوردته وكالة «ستاندارد»، دعا باراك في رسالته إلى تعزيز التنسيق بين بغداد ودمشق وأنقرة، مؤكداً أن هذه الدول الثلاث تشكل ركائز أساسية في رسم مستقبل الاستقرار في الشرق الأوسط، وضرورة تجاوز الخلافات من أجل تحقيق المصالح المشتركة. إلا أن الرسالة، وفق مراقبين، لم تتضمن أي إشارة إلى الأكراد أو النظام الفيدرالي أو الحقوق القومية، وهو ما اعتُبر مؤشراً محتملاً على تحول في المقاربة الأميركية تجاه الملفات القومية في المنطقة.

آفاق غامضة لبنية المؤسسة العسكرية في إقليم كردستان... وبيان شديد اللهجة لمسعود بارزاني وسط تغيّر ميزان القوى التسليحية في العراق

بيان شديد اللهجة لمسعود بارزاني:

في ظل التطورات السياسية والأمنية المتسارعة في بغداد، واتجاه بعض القوى الشيعية نحو تسليم أسلحتها إلى الحكومة المركزية، أصدر مسعود بارزاني، زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، بياناً شديد اللهجة رفض فيه أي طرح يتعلق بنزع سلاح قوات البيشمركة أو دمجها ضمن هيكل أمني خاضع لسلطة بغداد. ويأتي هذا الموقف في وقت تتزايد فيه المؤشرات على تحوّل في السياسة الأميركية باتجاه تعزيز التعامل المباشر مع الحكومة الاتحادية العراقية، إلى جانب ضغوط من التحالف الدولي لإجراء إصلاحات في البنية العسكرية للإقليم، ما أدى إلى تصاعد النقاش حول شمول قانون «حصر السلاح بيد الدولة» لقوات البيشمركة. وقال بارزاني في بيان نشره على منصة «إكس» إن البيشمركة ليست مجرد قوة عسكرية، بل تمثل جزءاً من الهوية التاريخية للشعب الكردي. وأضاف: «البيشمركة ليست مجرد قطعة سلاح أو ترسانة عسكرية، بل هي تاريخ وتضحيات وكرامة وإيمان، وهي تعبير عن حب والتزام شعب كردستان تجاه أرضه ووطنه».

كردستان

نحن متساوون مع الحزب الديمقراطي ونطالب بنصف الحكومة

بافل طالباني:

أعلن بافل طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، أنه سيصدر خلال الأيام المقبلة رسالة تتعلق ببرنامج الحزب للسنوات الأربع المقبلة وبشكل الحكومة الجديدة لإقليم كردستان، مؤكداً أن التعامل السياسي يجب أن يكون وفق الأرقام وعدد المقاعد. وقال طالباني: «نحن ٣٩ مقعداً مقابل ٣٩ للحزب الديمقراطي الكردستاني، وبالتالي نطالب بنصف الحكومة». وجاءت تصريحات طالباني خلال كلمة ألقاها في مقر الاتحاد الوطني في السليمانية بمناسبة ذكرى تأسيس الحزب، حيث أشار إلى أن «جميع الأطراف اليوم تستمع إلى صوت الاتحاد الوطني، بما في ذلك الولايات المتحدة وأوروبا والصين وروسيا ودول الجوار مثل إيران والدول العربية، وأن الحزب يسهم في حل مشكلاتهم».

استمرار تعطّل مجلس وزراء إقليم كردستان وسط خلافات سياسية متصاعدة

مع استمرار الخلافات السياسية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني:

لا يزال مجلس وزراء إقليم كردستان معطّلاً منذ أكثر من ثلاثة أشهر، ما انعكس على سير العمل الحكومي وتقديم الخدمات العامة. وبحسب التقارير، فإن المجلس لم يعقد أي اجتماع منذ أكثر من ثلاثة أشهر ونصف، في ظل تصاعد التوترات بين الحزبين الرئيسيين في الإقليم. وتنصّ اللائحة الداخلية لمجلس الوزراء على عقد اجتماع أسبوعي على الأقل وأربعة اجتماعات شهرياً لمتابعة شؤون المواطنين وإدارة ملفات الإقليم، إلا أن آخر اجتماع عُقد بتاريخ ١١ فبراير ٢٠٢٦، ومنذ ذلك الحين لم تُعقد أي جلسة جديدة.

الضوء الأخضر من الزيدي لنفط إقليم كردستان... استئناف نشاط الشركات بعد أشهر من التوقف

أفادت تقارير بأن رئيس الوزراء العراقي علي فالح الزيدي أصدر خلال لقائه وفداً من حكومة إقليم كردستان وممثلين عن شركات النفط، توجيهات باستئناف عمل الشركات الأجنبية في الحقول النفطية بالإقليم بعد توقف دام أشهر.

وبحسب بيان صادر عن مكتب رئيس الوزراء العراقي، شدد الاجتماع على ضرورة استئناف صادرات النفط وعودة الشركات النفطية إلى العمل، حيث وجّه الزيدي الجهات المعنية إلى توفير جميع الاحتياجات الأمنية اللازمة لحماية الشركات العاملة في الإقليم.

كما تقرر أن تستأنف الشركات النفطية نشاطها اعتباراً من يوم الخميس ٤ يونيو، وفقاً لما ورد في البيان.

وفي سياق متصل، نقلت مصادر سياسية في بغداد أن الحكومة العراقية تربط ملف صرف رواتب موظفي الإقليم باستئناف صادرات النفط من كردستان، في خطوة تهدف إلى تسريع إعادة تشغيل الإنتاج النفطي.

وبحسب مصدر سياسي فضّل عدم الكشف عن اسمه، فقد مارس الزيدي ضغوطاً على وفد الإقليم للإسراع في إعادة تشغيل الشركات، مشيراً إلى أن الوضع المالي في العراق لا يسمح باستمرار توقف الإنتاج، لما يسببه من ضغط إضافي على الموازنة العامة.

وتأتي هذه التطورات في وقت كانت فيه غالبية أنشطة الشركات النفطية الأجنبية قد توقفت خلال الأشهر الماضية عقب هجمات بطائرات مسيّرة استهدفت حقول النفط في الإقليم، رغم استعداد بعض الشركات لإعادة فرقها الفنية إلى مواقع الإنتاج.

كردستان

٧٥١ هجوماً على إقليم كردستان خلال ثلاثة أشهر و٢٢ قتيلاً

تقرير CPT:

أفاد تقرير صادر عن فريق كردستان العراق التابع لمنظمة CPT الأميركية بأن إقليم كردستان العراق تعرّض خلال الأشهر الثلاثة الماضية إلى ٧٥١ هجوماً، نُسبت إلى إيران وجماعات مسلحة مرتبطة بها، ما أسفر عن مقتل ٢٢ شخصاً وإصابة ١١٢ آخرين.

وذكر التقرير أن هذه الهجمات، التي وقعت بين ٢٨ فبراير و٢٨ مايو، جاءت في سياق تصاعد التوترات الإقليمية بعد الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، حيث شنت قوات مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني وفصائل متحالفة معه عمليات مكثفة ضد الإقليم.

وبحسب البيانات الواردة، فإن ٦٠٣٪ من الهجمات نُفذت من قبل جماعات مسلحة في العراق مرتبطة بإيران، فيما نُفذ ٣٩٧٪ منها مباشرة من قبل قوات إيرانية.

حضور القنصل العام الإيراني وكوادر القنصلية على ضريح جلال طالباني في السليمانية

شارك القنصل العام للجمهورية الإسلامية الإيرانية في السليمانية:

برفقة عدد من كوادر القنصلية، في مراسم زيارة ضريح الرئيس العراقي الراحل جلال طالباني، وذلك بمناسبة الذكرى الحادية والخمسين لتأسيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني.

وبحسب ما أفاد به «كرد برس»، فقد قام الوفد الإيراني بقراءة الفاتحة ووضع أكاليل الزهور على قبر الراحل «مام جلال»، مؤسس وزعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، تكريماً لذكراه واستذكاراً لدوره السياسي البارز في تاريخ العراق وإقليم كردستان.

وأشاد الوفد خلال المناسبة بالدور التاريخي للرئيس الراحل جلال طالباني في تطورات المشهد السياسي العراقي، وفي تعزيز التعايش السلمي، فضلاً عن مساهمته في تطوير العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وإقليم كردستان العراق.

التقارير والمقالات

الشيعة وعيد الغدير ... مناسبة ام مسؤولية

محمد فخري المولى

المناسبات الرسمية للدولة ايام محددة تُختار بدقة لانها ذات رمزية مهمة بمسيرة البلاد والعباد.قانون العطل والمناسبات الاخير
تضمن تحديث للمناسبات والاعياد الرسمية للدولة حيث الغيت مناسبات واضيفت اخرى لتكون ايام مميزة جديدة يحتفي بها امام العالم لاهميتها ومنها عيد الغدير.

عيد الغدير عيد الاخوة

المناسبة الثانية التي تضاف لمكون اساس متجاوزين العطل والمناسبات الدينية العامة ومنها الاعياد باعتبار الاسلام دين الدولة الرسمي
كانت اعياد الاضحى والفطر حاضرة
ليضاف الاول ١ من محرم رأس السنة الهجرية والعاشر ١٠ من المحرم استشهاد الامام الحسين سيد شباب اهل الجنة،
عطلة عيد الغدير. لها خصوصية لانها ارتبطت بالامام علي عليه السلام وبيعته المباركة مع الرسول الكريم صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم
الغدير الان العطلة الرسمية الواضحة المعالم للشيعة بعد العاشر من محرم،
لكن وما ادراك ما لكن
هل عيد الغدير
يمثل عطلة ام مناسبة ام مسؤ و لية . ؟
الشيعة وعذرا للاستخدام الصريح للمفردة لكن الحدث يتطلب ذلك،
سيتحملون عبء كبير لا يستهان به
لانك كشيعي لم تكن مميزا قبل العيد
لكنك بعده وبالاحتفاء به ستكون مميزا
لانها ذات دلالات ولائية بظل تحديات محلية اقليمية مهمة.
اذن الان على كل شيعي يحتفي بعيد الغدير ان يضع امام ناظره انه...
يمثل مكون ويجب ان يعتبر بعض السمات خطوط حمراء ويلتزم بها ومنها :
العدالة
الصدق-الأحترام-الامانة-النزاهة-الشفافية
ان يتجنب الصفات الاتية:
الكذب-عدم النزاهة-الغش-التدليس .
عندئذ سيكون امام تطبيق عملي واضح يناظر الذمة المالية للفرد
او من اين لك هذا
هذه صفات وسمات المواطنين الشيعة .
اما المسؤولين والسياسين الشيعة ستكون اضافة للنقاط اعلاه
خطوات مهمة يجب ان ينفذ و ها ...
ان يطبقون شرف الخدمة بالأضرحة المقدسة ودور المسنين وايواء المشردين وكذلك الخدمة بالمستشفيات لشهر بالسنة او اي تفصيل اخر من العمل التطوعي الخدمي العام
اضافة لاعطائهم
أنموذج عمل شخصي مشرف للادارة والحكم العادل والنزاهة والشفافية.
ان تحقق ما تقدم سيكون شيعة العراق امام أنموذج عمل له اصداء تتجاوز المحلية الى الاقليمية ثم العالمية.
طبعا ما تقدم
عكس التفاخر الحالي بالمواكب بسيارات فارهة لها اول بلا نهاية والافراط بالمظهر بدلات فاخرة وساعات مميزة وهواتف ولاننسى الاحذية من الماركات.
عيد الغدير ليس عطلة للشيعة
بل مسؤولية شرعية محتمعية
فبين المظلومية والاضطهاد بالنظام البائد والحكم والسلطة بعد ٢٠٠٣
هوة سحيقة
اسمها التطبيق الاسمى للمبادى والقيم.

تحسين الواقع المعيشي في العراق في ظل التحديات الراهنة ' دراسة تحليلية نحو تنمية مستدامة واستقرار اقتصادي واجتماعي

ابراهيم الدهش

يمثل تحسين الواقع المعيشي للمواطن العراقي أحد أبرز التحديات التي تواجه الدولة العراقية في المرحلة الراهنة، في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية التي تشهدها البلاد . فعلى الرغم من امتلاك العراق موارد طبيعية ضخمة، وفي مقدمتها الاحتياطيات النفطية التي تضعه ضمن الدول الغنية بالموارد الهيدروكربونية، فإن هذه الإمكانات لم تنعكس بصورة متوازنة على مستوى رفاهية المواطنين أو على جودة الخدمات العامة . وقد نتج عن ذلك استمرار مجموعة من الإشكاليات التنموية المرتبطة بارتفاع معدلات البطالة والفقر، وضعف البنية التحتية، وتراجع كفاءة الخدمات الأساسية، فضلاً عن التحديات البيئية المتزايدة الناتجة عن التغير المناخي وشح الموارد المائية .

وتتجاوز قضية تحسين مستوى المعيشة البعد الاقتصادي المرتبط بزيادة الدخل الفردي لتشمل منظومة متكاملة من العوامل المؤثرة في جودة الحياة، مثل التعليم والصحة والإسكان والأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي والفرص الاقتصادية . ومن هذا المنطلق، فإن دراسة واقع المعيشة في العراق تتطلب تحليلاً شاملاً للعوامل البنيوية التي تؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستكشاف السبل الكفيلة بتحويل الموارد المتاحة إلى منجزات تنموية مستدامة .

واقع المعيشة في العراق وتحولاته التنموية

شهد العراق خلال العقود الأربعة الماضية سلسلة من الأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية التي تركت آثاراً عميقة على البنية التنموية للدولة . فقد أدت الحروب المتعاقبة والعقوبات الاقتصادية والاضطرابات الأمنية إلى استنزاف الموارد وتراجع الاستثمارات وتدهور البنية التحتية . وعلى الرغم من التحسن النسبي الذي شهدته بعض المؤشرات الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية، فإن عملية التنمية ظلت تواجه تحديات هيكلية حالت دون تحقيق تحسن ملموس ومستدام في مستوى معيشة جميع فئات المجتمع . وتشير العديد من المؤشرات إلى وجود فجوة واضحة بين الإمكانات الاقتصادية المتاحة ومستوى الخدمات المقدمة للمواطنين . فالتوسع السكاني السريع وما يرافقه من زيادة الطلب على الوظائف والخدمات العامة يفرض ضغوطاً متزايدة على مؤسسات الدولة . كما أن التفاوت التنموي بين المحافظات أدى إلى اختلاف فرص الحصول على الخدمات الأساسية وفرص العمل، الأمر الذي انعكس على مستويات الدخل والاستقرار الاجتماعي في مختلف المناطق .

التحديات الاقتصادية وأثرها في مستوى المعيشة

يرتبط الواقع المعيشي في العراق ارتباطاً وثيقاً بطبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بصورة كبيرة على قطاع النفط . وقد أسهم هذا النمط الاقتصادي الريعي في جعل الإيرادات العامة للدولة عرضة للتقلبات الدورية في الأسواق العالمية . فعندما تنخفض أسعار النفط تتراجع قدرة الحكومة على تمويل المشاريع التنموية وتوسيع الإنفاق الاجتماعي، مما ينعكس بصورة مباشرة على الخدمات العامة وفرص العمل .

ويؤدي ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى إلى تفاقم هذه المشكلة، إذ لا تزال الزراعة والصناعة التحويلية تعانيان من تحديات تتعلق بالبنية التحتية والتكنولوجيا والتمويل والمنافسة الخارجية . ونتيجة لذلك، يظل سوق العمل غير قادر على استيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إليه، خاصة من فئة الشباب والخريجين . كما أن الاعتماد الواسع على الوظائف الحكومية خلق اختلالات هيكلية في سوق العمل وأضعف دور القطاع الخاص في قيادة النمو الاقتصادي .

ويضاف إلى ذلك تأثير معدلات التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة على القوة الشرائية للأسر العراقية، حيث يؤدي ارتفاع أسعار السلع والخدمات إلى تقليص قدرة المواطنين على تلبية احتياجاتهم الأساسية، خاصة في ظل محدودية الدخول وارتفاع معدلات الإعالة الأسرية .

تنويع الاقتصاد كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة

يُعد تنويع القاعدة الاقتصادية

من أهم المتطلبات الاستراتيجية لتحسين مستوى المعيشة في العراق. فالاقتصادات التي تعتمد على مصدر واحد للدخل تكون أكثر عرضة للصدمات الخارجية، في حين يساهم التنوع الاقتصادي في تعزيز الاستقرار المالي وتوفير فرص عمل مستدامة .

ويمتلك العراق إمكانات زراعية كبيرة يمكن أن تسهم في تحقيق الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الاستيراد . فالموارد الأرضية والموقع الجغرافي والخبرة التاريخية في النشاط الزراعي تمثل عناصر قوة يمكن استثمارها من خلال تحديث أساليب الإنتاج وتطوير نظم الري وتوسيع استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة .

كما يمثل القطاع الصناعي فرصة واعدة لتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني . فإعادة تأهيل المنشآت الصناعية وتطوير الصناعات التحويلية وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية يمكن أن يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستويات الدخل .

ويضاف إلى ذلك قطاع السياحة الذي يمتلك إمكانات كبيرة بفضل التنوع الحضاري والديني والثقافي الذي يتميز به العراق، الأمر الذي يمكن أن يوفر مصدراً إضافياً للإيرادات ويعزز النشاط الاقتصادي في مختلف المحافظات .

الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحسين جودة الحياة

تشير التجارب التنموية العالمية إلى أن الإنسان يمثل العنصر الحاسم في نجاح عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولذلك فإن تحسين الواقع المعيشي في العراق يتطلب الاستثمار المكثف في التعليم والصحة وتنمية المهارات البشرية .

ويواجه النظام التعليمي تحديات تتعلق بمواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل . ولذلك فإن تطوير المناهج الدراسية وتعزيز التعليم التقني والمهني وربط المؤسسات التعليمية بالقطاعات الاقتصادية يمثل خطوة أساسية نحو بناء قوة عمل قادرة على المنافسة والإنتاج . كما أن دعم البحث العلمي وتشجيع الابتكار يسهمان في تعزيز الاقتصاد المعرفي ورفع مستويات الإنتاجية .

أما في القطاع الصحي، فإن تحسين جودة الخدمات الصحية وتوسيع نطاق التغطية الطبية وتطوير البنية التحتية للمؤسسات الصحية يمثل ضرورة لتحقيق التنمية البشرية . فالصحة الجيدة لا تؤثر فقط في رفاهية الأفراد، بل تنعكس أيضًا على الإنتاجية الاقتصادية وقدرة المجتمع على النمو والاستقرار . القطاع الخاص ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية

لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة بالاعتماد على القطاع العام وحده، إذ يمثل القطاع الخاص المحرك الرئيس للاستثمار والإنتاج والتشغيل في الاقتصادات الحديثة. ومن هنا تبرز أهمية توفير بيئة أعمال مستقرة تقوم على الشفافية وسيادة القانون وتبسيط الإجراءات الإدارية .

إن تعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعد من أهم الوسائل لمعالجة البطالة وتحفيز النمو الاقتصادي، لما تمتلكه هذه المشاريع من قدرة على استيعاب العمالة المحلية وتحريك النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي . كما أن دعم ريادة الأعمال وتشجيع المبادرات الابتكارية بين الشباب يمكن أن يساهم في خلق فرص اقتصادية جديدة وتقليل الاعتماد على التوظيف الحكومي .البنية التحتية والخدمات العامة

وأثرها في مستوى المعيشة ترتبط جودة الحياة ارتباطاً مباشرًا بمستوى الخدمات والبنية التحتية المتاحة للمواطنين. فالكهرباء والمياه والنقل والاتصالات تمثل مقومات أساسية لأي نشاط اقتصادي أو اجتماعي. وقد أدى تراجع كفاءة هذه القطاعات خلال فترات مختلفة إلى زيادة الأعباء على المواطنين وإضعاف بيئة الاستثمار .

ويشكل تطوير البنية التحتية أحد الشروط الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، إذ يسهم في تحسين كفاءة الإنتاج وتقليل تكاليف النقل والخدمات وتعزيز الترابط الاقتصادي بين المحافظات . كما أن التوسع في مشاريع التحول الرقمي وتطوير خدمات الإنترنت والاتصالات أصبح ضرورة ملحة لمواكبة التطورات العالمية وتعزيز الاقتصاد الرقمي .

التحديات البيئية وتأثيرها في الواقع المعيشي

أصبحت التغيرات المناخية تمثل تحدياً استراتيجياً للعراق نتيجة تزايد موجات الجفاف وارتفاع درجات الحرارة وتراجع الموارد المائية . وقد انعكست هذه المتغيرات بصورة مباشرة على القطاع الزراعي والأمن الغذائي والاستقرار السكاني، خاصة في المناطق الريفية .

وتتطلب مواجهة هذه التحديات تبني سياسات طويلة الأمد لإدارة الموارد المائية وتحسين كفاءة استخدامها، فضلاً عن الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة والبرامج البيئية التي تستهدف مكافحة التصحر وزيادة المساحات الخضراء. فالتنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها دون الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استدامتها للأجيال القادمة.

الحوكمة الرشيدة والإصلاح ا لمؤ سسي

تشكل الحوكمة الرشيدة أحد المرتكزات الأساسية لتحسين مستوى المعيشة، إذ ترتبط كفاءة المؤسسات العامة بقدرتها على إدارة الموارد وتقديم الخدمات وتحقيق التنمية. ويعد الفساد الإداري والمالي من أبرز المعوقات التي تحد من فعالية السياسات الحكومية وتؤثر في ثقة المواطنين بالمؤسسات الرسمية .

ومن ثم فإن الإصلاح المؤسسي وتعزيز الشفافية والمساءلة وتطوير أنظمة الرقابة المالية والإدارية تمثل متطلبات أساسية لتحقيق التنمية. كما أن التوسع في تطبيق الحكومة الإلكترونية يمكن أن يسهم في تحسين جودة الخدمات وتقليل البيروقراطية ورفع كفاءة الأداء الحكومي .

الخاتمة

يتضح من خلال هذه الدراسة أن تحسين الواقع المعيشي في العراق يمثل عملية معقدة تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية . وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه البلاد، فإن الإمكانات المتاحة تتيح فرصًا حقيقية لتحقيق تحول تنموي شامل إذا ما تم توظيفها ضمن رؤية استراتيجية متكاملة تقوم على تنويع الاقتصاد، والاستثمار في رأس المال البشري، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتطوير البنية التحتية، وتحقيق الحوكمة الرشيدة .

إن نجاح هذه الرؤية يعتمد على قدرة الدولة على تنفيذ إصلاحات هيكلية طويلة الأمد تستند إلى التخطيط العلمي والإدارة الكفوءة للموارد، مع تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني. ومن خلال هذه المقاربة يمكن للعراق أن ينتقل من مرحلة إدارة الأزمات إلى مرحلة التنمية المستدامة، بما يضمن تحسين مستوى معيشة المواطنين وتحقيق مستقبل أكثر استقرارًا وازدهاراً .

تنويع الاقتصاد العراقي- رؤية استراتيجية لبناء اقتصاد مستدام بعد النفط

رياض جبار العيداني

المقدمة

يواجه الاقتصاد العراقي تحدياً تاريخياً يتمثل في اعتماده شبه الكامل على الإيرادات النفطية ، إذ يشكل النفط المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة وتوفير العملة الأجنبية ورغم أن الثروة النفطية وفرت للعراق موارد مالية ضخمة خلال العقود الماضية إلا أن الاعتماد المفرط على قطاع واحد جعل الاقتصاد عرضة (للتقلبات العالمية في أسعار النفط ، والأزمات السياسية والمالية) فضلاً عن (ضعف القطاعات الإنتاجية الأخرى ، وارتفاع معدلات البطالة ، وتراجع مساهمة الصناعة والزراعة ، والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي).

وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية والتوجه نحو الطاقة النظيفة والاقتصاد الرقمي أصبح تنويع الاقتصاد ضرورة استراتيجية لضمان الاستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة ، ولا يقتصر مفهوم التنويع الاقتصادي على زيادة عدد القطاعات فقط ، بل يشمل بناء اقتصاد إنتاجي قادر على خلق فرص العمل وتعزيز الاستثمار ورفع الإيرادات غير النفطية من خلال استثمار الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والبشرية التي يمتلكها العراق.

أولاً: مفهوم التنويع الاقتصادي:

يقصد بالتنويع الاقتصادي تقليل الاعتماد على (مصدر واحد للدخل) عبر تطوير قطاعات اقتصادية متعددة قادرة على تحقيق قيمة مضافة مستدامة ويشمل ذلك تنمية القطاعات التالية :

١.- الصناعة التحويلية.
٢.- الزراعة.
٣.- لنقل والخدمات اللوجستية.
٤.- السياحة.
٥.- الاقتصاد الرقمي.
٦.- الطاقة المتجددة.
٧.- القطاع المالي والاستثماري.

وتسعى (الدول الريعية) عادة إلى تنويع اقتصاداتها لتقليل (تأثير تقلبات الأسواق العالمية ، وتحقيق استقرار مالي طويل الأمد ، وخلق فرص عمل خارج القطاع الحكومي) .

ثانياً: التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي:

رغم الإمكانات الكبيرة التي يمتلكها العراق إلا أن الاقتصاد الوطني يواجه عدداً من التحديات الهيكلية أبرزها التالي

١.- الاعتماد الكبير على النفط في الإيرادات العامة.
٢.- ضعف القطاع الصناعي والإنتاج المحلي.
٣.- تراجع القطاع الزراعي وشح المياه.
٤.- ارتفاع معدلات البطالة خصوصاً بين الشباب.
٥.- ضعف البنية التحتية والخدمات اللوجستية.
٦.- البيروقراطية والفساد الإداري.
٧.- محدودية الاستثمار في التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي.

وقد أدت هذه العوامل إلى زيادة هشاشة الاقتصاد العراقي أمام الأزمات العالمية خصوصاً (خلال فترات انخفاض أسعار النفط) وهو ما يؤكد الحاجة الملحة إلى بناء اقتصاد أكثر تنوعاً واستقراراً.

ثالثاً: النقل والموانئ كمحرك للتنويع الاقتصادي:

يمتلك العراق موقعاً جغرافياً استراتيجياً يجعله مؤهلاً ليكون مركزاً تجارياً ولوجستياً يربط (الخليج العربي بأوروبا وآسيا الوسطى) ومن هنا يمثل (تطوير ميناء البصرة الكبير وطريق التنمية) أحد أهم مشاريع (التنويع الاقتصادي) لأنهما يفتحان الباب أمام قطاعات جديدة مثل:

١.- النقل والخدمات اللوجستية.
٢.- المناطق الصناعية.
٣.- التجارة العابرة.
٤.- التخزين وإعادة التصدير.
٥.- الصناعات التحويلية.

ويمكن لهذه المشاريع أن تحقق إيرادات (غير نفطية بمليارات الدولارات سنوياً) فضلاً عن توفير مئات آلاف فرص العمل وتنشيط القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالنقل والطاقة والخدمات.

رابعاً: الصناعة والتحويل الاقتصادي:

يمثل (القطاع الصناعي) الركيزة الأساسية لأي اقتصاد متنوع لأن (الصناعة) ترفع القيمة المضافة للموارد الطبيعية وتقلل الاعتماد على الاستيراد ورغم امتلاك العراق احتياطيات ضخمة من النفط والغاز والمواد الأولية إلا أن نسبة كبيرة منها تُصدر بصورتها الخام دون استثمار صناعي حقيقي.

ومن أبرز الصناعات التي يمكن للعراق تطويرها التالي :

أ.- الصناعات البتروكيمياوية.
ب.- الأسمدة.
ج.- الصناعات الغذائية.
د.- مواد البناء.
هـ.- الصناعات الدوائية.
و.- تجميع السيارات والأجهزة الكهربائية.

كما أن إنشاء مناطق صناعية مرتبطة بالموانئ وطرق النقل الحديثة سيؤدي إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتحويل العراق إلى مركز إنتاج إقليمي.

خامساً: الزراعة والأمن الغذائي:

يمتلك العراق تاريخاً زراعياً عريقاً وموارد بشرية كبيرة إلا أن (القطاع الزراعي) تعرض لتراجع ملحوظ بسبب شح المياه وضعف البنية التحتية والتقنيات الحديثة ومع ذلك فإن تطوير الزراعة يمثل عنصراً أساسياً في استراتيجية التنويع الاقتصادي لأنه يسهم في تحقيق التالي :

١.- تحقيق الأمن الغذائي.
٢.- تقليل الاستيراد.
٣.- توفير فرص العمل.

٤.- دعم الصناعات الغذائية.
ويمكن للعراق تطوير مشاريع الري الحديثة والزراعة الذكية واستخدام الطاقة الشمسية في القطاع الزراعي فضلاً عن إنشاء صناعات مرتبطة بالإنتاج الزراعي لزيادة القيمة المضافة.

سادساً: الاقتصاد الرقمي والطاقة المتجددة:
يشهد العالم تحولاً متسارعاً نحو الاقتصاد الرقمي والطاقة النظيفة وهو ما يفرض على العراق الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار لتقليل الفجوة مع الاقتصادات المتقدمة ، وتشمل القطاعات الواعدة مثل :
١.- مراكز البيانات والكابلات البحرية.
٢.- الخدمات المالية الرقمية.
٣.- الذكاء الاصطناعي.
٤.- التجارة الإلكترونية.
٥.- الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر.
ويمتلك العراق إمكانات كبيرة في مجال الطاقة الشمسية بسبب وفرة الإشعاع الشمسي مما يمنحه فرصة لتطوير مشاريع طاقة متجددة تقلل الاعتماد على الوقود التقليدي وتوفر مصادر دخل مستقبلية.

سابعاً: الاستثمار والقطاع الخاص:
لا يمكن تحقيق التنويع الاقتصادي دون تفعيل دور القطاع الخاص لأن الاقتصادات الحديثة تعتمد على الشراكة بين الدولة والاستثمار المحلي والأجنبي ولذلك يحتاج العراق إلى التالي :
أ.- تحسين البيئة الاستثمارية.
ب.- تحديث القوانين الا لا قتصا د ية .
ج.- تقليل البيروقراطية.
د.- مكافحة الفساد الإداري.
هـ.- تطوير القطاع المصرفي والمالي.

كما أن تشجيع الاستثمار في البنية التحتية والصناعة والخدمات سيسهم في تسريع النمو الاقتصادي وتقليل العبء على الموازنة العامة.

ثامناً: الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتنويع:
يسهم التنويع الاقتصادي في تحقيق مجموعة من الآثار الإيجابية أهمها:
١.- زيادة الإيرادات غير النفطية.
٢.- تقليل البطالة والفقر.
٣.- رفع مستوى الدخل الفردي.
٤.- تحسين الاستقرار المالي.
.- تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي.
٦.- تقليل التأثر بأزمات النفط العالمية .
كما أن الاقتصاد المتنوع يمتلك قدرة أكبر على مواجهة الأزمات وتحقيق نمو مستدام مقارنة بالاقتصادات الريعية الأحادية.

ختاماً فإن تنويع الاقتصاد العراقي لم يعد خياراً اقتصادياً فقط ، بل أصبح ضرورة استراتيجية لضمان استقرار الدولة ومستقبلها التنموي فالعراق يمتلك من الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي والطاقات البشرية ما يؤهله لبناء اقتصاد متنوع قائم على الصناعة والنقل والطاقة والزراعة والخدمات الرقمية إلا أن تحقيق ذلك يتطلب رؤية اقتصادية طويلة الأمد وإصلاحات حقيقية في الإدارة والاستثمار والبنية التحتية.

ويمثل تطوير مشاريع (النقل والموانئ والمناطق الصناعية والطاقة المتجددة) نقطة انطلاق أساسية نحو بناء اقتصاد إنتاجي يقلل الاعتماد على النفط ويعزز مكانة العراق الاقتصادية إقليمياً ودولياً، بما يحقق تنمية مستدامة للأجيال المقبلة.

الإمام الخميني.. حين تحوّل الإيمان إلى مشروع أمة

قاسم سلمان العبودي

في الأزمنة التي تشتد فيها قبضة الظلم، تحتاج الأمم إلى رجالٍ يمتلكون من البصيرة ما يتجاوز حدود الواقع، ومن الإرادة ما يكسر قيود المستحيل. ومن بين هؤلاء برز الإمام الخميني، رضوان الله تعالى عليه، بوصفه ظاهرة استثنائية لم تقتصر آثارها على إيران وحدها، بل امتدت لتترك بصمتها في مجمل المشهد السياسي والفكري في المنطقة والعالم الإسلامي.

لقد جاء الإمام الخميني في مرحلة كانت فيها قوى الاستكبار العالمي تبدو صاحبة اليد العليا، وكانت الأنظمة التابعة لها تحكم قبضتها على مقدرات الشعوب. وفي خضم تلك الظروف الصعبة، رفع الرجل صوته عالياً معلناً أن إرادة الأمة أقوى من الطغيان، وأن الشعوب قادرة على صناعة مستقبلها عندما تستمد قوتها من عقيدتها وهويتها.

لم يكن الإمام الخميني رجل سياسة بالمعنى التقليدي، بل كان صاحب مشروع حضاري متكامل، استلهم مبادئه من الإسلام الأصيل ومن مدرسة كربلاء الخالدة. فحوّل قيم عاشوراء من ذكرى تاريخية إلى منهج حياة، ومن حالة وجدانية إلى ثقافة مقاومة ورفض للظلم والاستسلام.

ومنذ الأيام الأولى لتحركه، أدرك أن القضية الفلسطينية ليست قضية شعب محتل فحسب، بل قضية أمة بأكملها، وأن مواجهة المشروع الصهيوني تمثل اختباراً حقيقياً لمواقف الدول والحركات والشعوب. لذلك جعل فلسطين في قلب مشروعه الفكري والسياسي، وربط بين تحرير الإنسان وتحرير الأرض، وبين الكرامة الوطنية والاستقلال عن الهيمنة الأجنبية.

وعلى الرغم من قسوة المواجهة مع نظام الشاه المدعوم من القوى الكبرى، فإن الإمام الخميني لم يتراجع عن مبادئه، بل واصل طريقه بثبات حتى تمكن من قيادة واحدة من أبرز التحولات السياسية في القرن العشرين، مثبتاً أن الإيمان حين يقترن بالإرادة يمكن أن يصنع معادلات جديدة ويغيّر موازين القوى. واليوم، وبعد عقود من انتصار الثورة الإسلامية، ما زال فكر الإمام الخميني حاضراً في وجدان الملايين، وما زالت الأفكار التي دعا إليها تشكل مرجعاً لكثير من حركات التحرر والمقاومة. فالرجل لم يؤسس دولة فحسب، بل أسس مدرسة فكرية وسياسية تجاوزت حدود المكان والزمان. لقد رحل الإمام الخميني عن الدنيا، لكن مشروعه بقي حياً، تتناقله الأجيال وتستمد منه دروس الصمود والثبات. وهكذا يبقى اسمه حاضراً في سجل العظماء الذين لم يكتفوا بقراءة التاريخ، بل أسهموا في صناعته، وتركوا للأمة إرثاً من الوعي والمقاومة والإيمان بقدرة الشعوب على صنع حاضرها ومستقبلها بلا ادنى خضوع . اليوم نرى ثمرة ثورة الامام الخميني رضوان الله عليه بأركاع الاستكبار العالمي لمنطق الإسلام المحمدي الأصيل .

ازمة تعظيم الموارد غير النفطية في الاقتصاد العراقي وتوجهات الدولة اللازمة

عباس نعمة شمخي

لاشك ان صناع القرار في العراق وخاصة القرار الاقتصادي على دراية تامة بأن تعظيم الموارد غير النفطية في الاقتصاد العراقي يتطلب تحولا هيكليا شاملا في الاقتصاديات عبر استثمار المزايا النسبية للعراق وتطوير القطاعات الانتاجية التي باستطاعتها خلق قيمة مضافة وتنويع وزيادة فرص العمل المستدامة ومن هذه القطاعات هي القطاعات المالية والزراعية والنقل والسياحة والاقتصاد الرقمي على اعتبار ان هذه القطاعات هي قطاعات ذات اولوية للمجتمع العراقي لكن نجاح هذه التجربة الاستثمارية واستراتيجيتها يعتمد على توفير مؤسسات فعالة وبيئة مستقرة واصلاحات هيكلية لتعمل على تعزيز الدور المناط بالقطاع الخاص ورفع كفائته وعندها يكون الاقتصاد العراقي في مراحل انتقال ديناميكي نحو اقتصاد السوق والتنوع المنشود لتحقيق التنمية المستدامة لان الهشاشة الاقتصادية التي خلقتها الموارد النفطية الضخمة للحكومة العراقية اطاحت بالتفكير الاقتصادي والتخطيط الاقتصادي واركنته جانبا لتصبح بذلك موازنة الدولة العراقية ونشاطها الاقتصادي مرتبطين بتقلبات اسعار النفط العالمية وبتراجع هذه الاسعار يتراجع معها النشاط الاقتصادي العراقي فتتأثر المشاريع الاستثمارية وسوق العمل بصورة عامة.

وعليه فان تعظيم الموارد غير النفطية التي نادى بها رئيس مجلس الوزراء الجديد السيد #علي_الزيدي لم يعد مجرد نداء او خيار اقتصادي بل هو اساس الاستراتيجية المنشودة التي يأمل من خلالها ضمان الاستقرار الاقتصادي المالي وتحقيق التنمية المستدامة وزيادة فرص العمل وتفعيل البطالة المقنعة في القطاع العام من جهة وتنفيذ إصلاحات مالية في مؤسسات القطاع الخاص لرفع كفاءة الاقتصاد العراقي من جهة اخرى، لذا فعلى الحكومة العراقية وضع استراتيجية وطنية تمتد لعدة سنوات (١٠ سنوات على اقل تقدير) تكتب من قبل اساتذة #الاقتصاد في الجامعات العراقية تتخللها اهدافا كمية تعمل على زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي العراقي والايرادات العامة تدريجيا ليتحول بذلك الاقتصاد العراقي الى اقتصاد انتاجي معرفي عبر دعم المشاريع غير النفطية بجزء من الواردات النفطية بدلا من استمرارها كواردات استهلاكية تستهلك بالكامل في النفقات التشغيلية من رواتب واعانات غير منتجة، ثم قياس جميع المؤشرات التي تبين مستوى نمو الايرادات غير النفطية في الموازنة مثل نسبة مساهمة قطاعات المعرفة في الناتج وجميع القطاعات غيرالنفطية ايضا وحجم صادرات السلع غير النفطية وعدد فرص العمل الرقمية والمعرفية بصورة خاصة فضلا عن مستوى مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الكلي العراقي.

وللقطاع الخاص الدور الاكبر الذي ينبغي على الحكومة مراعاته كما كتبنا سابقا، فاقتصاد السوق يتمثل في مستوى الاستثمار الخاص في الاقتصاد الكلي لذا ينبغي تبسيط جميع الاجراءات الحكومية التي تتعلق بتأسيس الشركات لاسيما المساهمة منها راجع المقال (https://ar.shahidkhames.com/?p=٢٨١٦٨) فضلا عن تطوير التشريعات والانظمة القانونية وحماية القضاء الاقتصادي ودعمه لتوفير الحماية الضرورية للمستثمرين كافة ومكافحة جميع اشكال الفساد الاداري والمالي كونه يمثل العقبة الاكبر في طريق النجاح لجميع الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية في العراق والدول النامية لتزداد بذلك جميع تكاليف الاستثمار ويعمل على هز ثقة المستثمرين بالنظام الاقتصادي والتسبب بهدر الموارد العامة وتخفيض الكفاءة الاقتصادية، ولابد ان يكون للقطاع الزراعي دورا رئيسا في الخطط الحكومية كونه من اهم القطاعات التي باستطاعتها تحقيق التنويع الاقتصادي لما له من ميزة تنافسية بسبب توفر الاراضي والموارد البشرية والخبرة المتراكمة كون العراق بلد زراعي في الاصل لكن لابد من مراعاة وتحقيق بعض الشروط للنهوض بواقع هذا القطاع خاصة تقليل الهدر المائي الذي اصبح في السنوات الاخيرة مصدر قلق بسبب قلة الامطار وانخفاض مناسيب نهري دجلة والفرات بسبب بناء السدود التركية وغيرها، ثم ادخال افضل التقنيات الزراعية والاسمدة وتطوير التسويق الزراعي ثم انشاء وتطوير الصناعات الغذائية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بما ينتج في العراق لتنخفض بذلك فواتير الاستيراد الغذائي وتحسين وتعزيز الميزان التجاري فضلا عن زيادة فرص العمل وتفعيل دور مخرجات كليات العلوم الزراعية التي لم تكن من الكليات التي يرغب بها طلبة العراق لعدم توفر فرص العمل لحملة شهاداتها.

من جهة اخرى فأن تعزيز الصناعات التحويلية من شأنه ان يقوم العمود الفقري للاقتصاد العراقي على اعتبار ان كل دينار يتم استثماره في الصناعة يولد قيمة مضافة اكبر وفرص عمل اكثر مقارنة بالقطاعات الاخرى ومنها الصناعات الغذائية والدوائية والنسيجية والبتروكيماوية عبر انشاء مدن صناعية تحتوي على البنى التحتية الضرورية لادامة عملها من خدمات لوجستية وطاقة مسترقة مع تعزيز ودعم المستثمرين بكافة الوسائل التي تضمن نجاح استثماراتهم وتسويق منتجاتهم واستغلال الموقع الجغرافي للعراق لتحويله الى مركز اقليمي للنقل والتجارة عبر

عـدة خطـوات منهـا:

تحديـث الموانـئ العراقيـة وتطويرهـا لتكـون بمصـاف الموانـئ الكبـرى
تطويـر وانشـاء سـكك حديديـة جديـدة تعمـل علـى ربـط الموانـئ بالمـدن الصناعيـة
توسـيع المطـارات وزيـادة قدرتهـا التجاريـة
انشـاء مناطـق لوجسـتية حـرة تعمـل علـى تصريـف المنتجـات والصـادرات العراقيـة
لتـزداد بذلـك الايـرادات مـن رسـوم النقـل والخدمـات اللوجسـتية والتجـارة الحـرة وزيادة الاسـتثمارات الاجنبيـة وتعزيـز النشـاط الاقتصـادي فـي اغلـب المحافظـات العراقيـة.

ثـم والاهـم مـن ذلـك تضميـن التحـول نحـو الاقتصـاد المعرفـي فـي العراق بسـبب التحـول العالمي المتسـارع نحـوه سـيما وان للعـراق كمـا اثبتـت الدراسـات القـدرة والقاعـدة الداعمـة لذلـك شـرط تعزيـز البنيـة التحتيـة للاتصـالات وتوسـيع خدمـات الانترنيـت عالـي السـرعة ودعـم الشـركات الرقميـة الناشـئة والتجـارة الالكترونيـة وتفعيـل الحوكمـة الالكترونيـة ودعـم الخدمـات الحكوميـة ثـم ان مثـل هـذا الخدمـات توفـر فـرص عمـل عاليـة المهـارة وتسـاعد علـى زيـادة انتاجيـة الاقتصـاد العراقـي ثـم والاهـم مـن ذلـك ان يتمتـع الاقتصـاد العراقـي بنظـام مصرفـي كبيـر لانـه القلـب النابـض لعمليات التنميـة الاقتصاديـة واقتصـاد السـوق فلابـد مـن تفعيـل دور النظـام المالـي المصرفـي لتمويـل المشـاريع الاسـتثمارية ضمـن الخطـط الموضوعـة مسـبقا وتعزيـز سـوق الاوراق الماليـة بدفـع الشـركات لتكون شـركات مسـاهمة للحصـول علـى تمويـل مـن قبـل الافـراد والقضـاء علـى الادخـار المنزلـي ثـم تفعيل الشـمول المالي الرقمـي للفئـات المهمشـة مـن النسـاء وسـكنة الاريـاف وغيرهـم وتعزيـز المدفوعـات الالكترونيـة والعمـل بـادوات السياسـة النقديـة بمـا يتلائـم وخطـط اقتصـاد السـوق لاسـيما تفعيـل قنـاة سـعر الفائـدة كمـا ذكرنـا ذلـك فـي المقـال (https://ar.shahidkhames.com/?p=٢٧٣٨٨)

ولا يفوتنـا ان ننسـى مـا للسـياحة الدينيـة مـن اثـر كبيـر فـي تنويـع مصـادر الدخـل وزيـادة فـرص العمـل فـي البلـد لمـا للعـراق مـن اهميـة دينيـة كبيـرة لاغلـب الدول لكثـرة المراقـد الدينيـة لاهـل بيـت رسـول الله صلـى الله عليـه والـه وسـلم، ثـم للسـياحة بصـورة عامـة دورا مهمـا ايضـا بسـبب وجـود المواقـع الاثريـة والحضاريـة والتنـوع البيئـي فـضلا عـن الارث الثقافـي والتاريخـي بعـد ان يتـم تطويـر هـذا القطـاع عبـر تحسـين البنيـة التحتيـة والفندقيـة والنقـل والتسـويق السـياحي وتسـهيل دخـول الزائريـن الكـرام كونهـم مصـدر مهـم لتوفـر العـملات الاجنبيـة للاقتصـاد العراقـي.

اخيـرا الاسـتثمار فـي راس المـال البشـري القيمـة الاكبـر والنجـاح الاوسـع للدولـة، لذلـك فـان العمـل علـى تطويـر المناهـج التعليميـة وربطهـا بسـوق العمـل وتوسـيع التدريـب المهنـي ودعـم البحـث العلمـي وتشـجيع ريـادة الاعمـال عبـر معاهـد التدريـب كل ذلـك يرفـع مـن جـودة رأس المـال البشـري لترتفـع بذلـك الانتاجيـة فـي الاقتصـاد العراقـي والقـدرة التنافسـية للاقتصـاد الوطنـي ولتـزداد بذلـك مصـادر الدخـل عبـر القطاعـات غيـر النفطيـة لزيـادة وتعظيـم واردتهـا.

اقتلاع جذور السوداني مطلب الشعب لا الطمطمة

إحسان الموسوي

ان طلب رئيس الوزراء علي الزيدي انهاء ملف محمد شياع السوداني فتح الباب امام جدل واسع بين خيارين لا ثالث لهما المحاسبة الجذرية او الطمطمة الشكلية لكن الشعب حسم موقفه منذ البداية فلا مساومة على الحقوق ولا تنازل عن الاموال والثروات فالمحاسبة حق قانوني وشرعي لا يمكن اسقاطه ولا يملك احد سلطة التفريط به او التنازل عنه . ان انهاء الملف لا يعني اغلاق الاوراق وطي الصفحات بل يعني اقتلاع جذور محمد شياع السوداني من عمق مؤسسات الدولة وابعاد ادواته وشبكاته عن مراكز القرار وفي مقدمتها مكتب رئيس الوزراء فبقاء هذه الادوات يعني استمرار منظومة الفساد ذاتها واستمرار معاول الهدم التي نخرت جسد الدولة واضعفت مؤسساتها انها شبكة اعتادت العبث بالمال العام والتصرف بثروات الشعب وكانها ملك خاص لها .

واي محاولة للطمطمة ستصطدم بارادة شعبية واعية تدرك ان الثروات الوطنية ليست ملكا للسلطة ولا للمتنفذين بل هي ملك للشعب وحده ومن يعتقد انه قادر على تمرير الصفقات او اخفاء الحقائق واهم لان الوعي الشعبي بات اكثر حضورا والذاكرة الوطنية لم تعد تقبل اعادة انتاج اساليب التضليل والخداع. ان اعلى منصب في الدولة ليس اداة للهيمنة او وسيلة للاستحواذ على مقدرات البلاد بل موقع لخدمة المواطن وصيانة حقوقه وحماية كرامته وكل مسؤول يتجاوز هذه الحقيقة يضع نفسه في مواجهة مباشرة مع الشعب الذي لن يقبل بتحويل الدولة الى مزرعة خاصة لفئة محدودة من المنتفعين.

والمحاسبة الحقيقية تعني كشف الملفات التي اثقلت كاهل المواطنين بالضرائب والرسوم والقرارات المجحفة وتعني استرداد الاموال المنهوبة واعادة الاعتبار لمبدأ العدالة اما الطمطمة فليست سوى غطاء لحماية الفساد واعادة تدوير منظومته وهي خيانة لتطلعات الشعب وتضحياته . ان بقاء جذور السوداني داخل مفاصل السلطة يكرس الفوضى ويعيد انتاج الخراب لانها لا تعمل الا لحماية مصالحها الخاصة وتوسيع نفوذها على حساب الدولة والمواطن انها ادوات تخريب ممنهج تمتد الى كل مؤسسة وكل مشروع لتحويله الى مصدر منفعة شخصية وغنيمة خاصة.

لذلك فان اقتلاع هذه الجذور ليس مجرد مطلب سياسي بل ضرورة وطنية تفرضها مصلحة الدولة ومستقبلها فلا يمكن بناء مؤسسات قوية في ظل هيمنة شبكات الفساد ولا يمكن ترسيخ العدالة وسيادة القانون بوجود من يعمل على تقويضهما من الداخل.

المطلوب اليوم موقف حاسم لا يعرف المساومة ولا التردد موقف يقتلع جذور الفساد من اساسها ويعيد الاعتبار لمكتب رئيس الوزراء بوصفه مؤسسة لخدمة المواطن لا مركزا لحماية الفاسدين فالشعب لن يقبل ان تبقى مقدراته رهينة بيد من يتقاسمون المال العام ويتعاملون مع ثروات البلاد باعتبارها غنائم شخصية.

الرسالة واضحة لا بناء لدولة ولا اصلاح للمؤسسات ولا حماية لحقوق المواطنين ما دامت شبكات الفساد وادواتها متغلغلة في مفاصل السلطة ولا مستقبل للعراق الا باجتثاث هذه الادوات واغلاق ابواب الدولة امام كل من جعل من المنصب وسيلة للنهب والهيمنة على مقدرات الشعب .

العراق يترقب هل يستطيع الزيدي ان يهدم جدران الفساد؟

ازهر الشدود الطائي

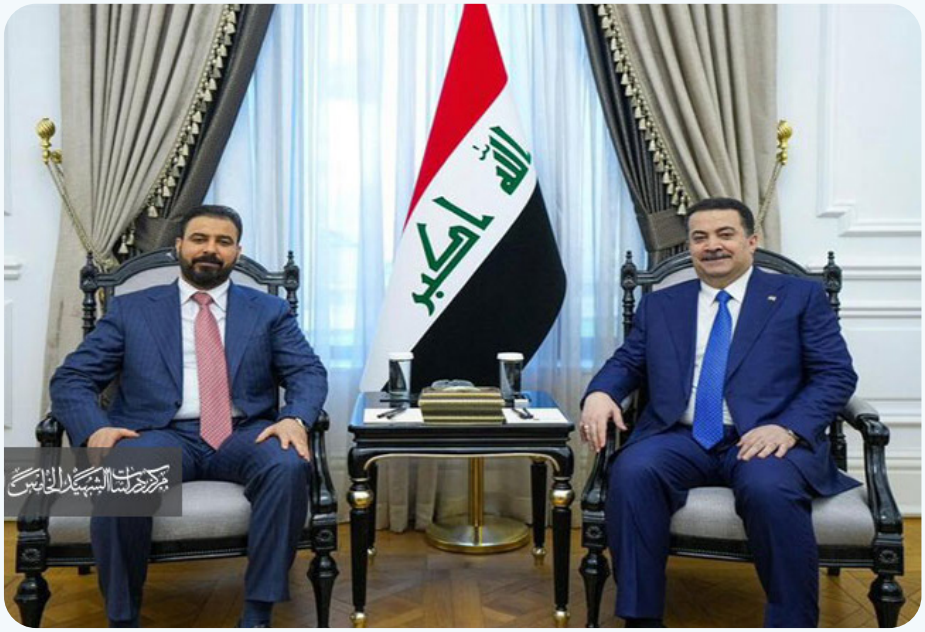

في خطوة وصفت بالجريئة أصدر رئيس الوزراء علي الزيدي أمراً بإنفاذ القانون والمباشرة بالتحقيقات في جميع العقود السابقة التي أبرمتها جهات حكومية محدداً آلية واضحة للتعامل مع ملف الفساد المستشري الذي يعتبر أخطر تهديد يواجه الدولة العراقية. هذا القرار أثار حالة من الترقب الشعبي وأعاد طرح السؤال الأبدي هل سيكون الزيدي الرجل المحارب للفساد الذي يقضي على هذه الآفة ويصبح الرئيس المنقذ للعراق؟

لا يمكن إنكار أن توجه رئيس الوزراء نحو فتح ملفات العقود القديمة يمثل نقلة نوعية في خطاب مكافحة الفساد الذي ظل حبيس التصريحات الإعلامية دون ترجمته إلى إجراءات ميدانية. فالعقود الحكومية السابقة كانت حقلاً خصباً لهدر المليارات من الدولارات من صفقات التسليح الوهمية إلى عقود الإعمار المتلكئة وصولاً إلى الاتفاقيات الخدمية التي لم ترَ النور. وبالأمر الجديد يضع الزيدي نفسه في خط المواجهة المباشر مع كيانات الفساد المعقدة التي تمتد جذورها إلى متنفذين وحزبيين ووجهاء قبليين وعصابات منظمة.

لكن هل يكفي إصدار الأوامر ليكون رئيس الوزراء محارباً حقيقياً؟ إن تجربة العراق مع محاربي الفساد السابقين تركت جراحاً عميقة في ذاكرة المواطن فكثيرون أتوا بشعارات مشابهة لكنهم إما استُهدِفوا سياسياً أو اصطدموا بجدار المحاصصة الطائفية والحزبية أو انتهى بهم الأمر إلى مساومات تحت الطاولة. الفساد في العراق ليس مجرد اختلاسات فردية بل هو نظام كامل مترابط يحكمه توزيع المغانم بين القوى السياسية المتناحرة وجزء لا يتجزأ من آلية إدارة الدولة منذ عام ٢٠٠٣.

لكي يكون علي الزيدي محاربًا قويًا للفساد يحتاج إلى أكثر من أوامر إنفاذ القانون. يحتاج إلى إرادة حديدية تقف ضد حلفائه السياسيين أنفسهم وإلى حماية قضائية حقيقية للقضاة المحققين وإلى دعم شعبي لا يتزعزع يواجه به حملات التشويه والضغط التي ستأتي لا محالة. كما يحتاج إلى نظام رقابة مالية شفاف وإلى تشريعات تجرم المتاجرة بالمنصب وتحمي المبلغين عن الفساد.

إن إنقاذ العراق من آفة الفساد ليست مهمة فردية ولا تحدث بين ليلة وضحاها وهي ليست حرباً يمكن كسبها بمجرد التحقيقات في عقود ماضية مهما كانت تلك العقود فضيحة . إنها معركة طويلة الأمد تتطلب تفكيك بنية الفساد بأكملها وليس مجرد معاقبة بعض الوجوه المستهلكة. الزيدي اليوم أظهر شجاعة البداية والجميع يترقب إن كان سيمتلك شجاعة النهاية أم سينتهي كسابقيه ضيفاً ثقيلاً على قائمة رجال الأمس الذين وعدوا فلم يفوا وغادروا والفساد في أوجه. العراقيون يترقبون بلهفة لا ليصفقوا للبدايات البراقة بل ليروا إن كان هذا الرجل سيمتلك الجرأة على خوض المستنقع حتى آخره أو سينسحب حين تلوح في الأفق وجوه حلفائه الذين سيشعرون بأن النار اقتربت من عروشهم. الزيدي أمام اختبار التاريخ والفاسدون يراهنون على تراجعه والشعب يراهن على صموده والميدان وحده من سيحكم.

الصندوق السيادي العراقي الخليجي شراكة تنموية أم ارتهان اقتصادي؟

صفاء الشمري

لماذا يبقى الصندوق السيادي الوطني المستقل خيار الأجيال القادمة؟ الصندوق السيادي العراقي الخليجي بين ضرورات التمويل ومخاطر الارتهان هل الحل في الشراكة الخارجية أم في بناء صندوق سيادي وطني مستقل؟

يواجه العراق إشكالية اقتصادية تتمثل في الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية مقابل ضعف إدارة الفوائض المالية وغياب أدوات الادخار والاستثمار طويلة الأجل.

ويُطرح إنشاء صندوق سيادي عراقي خليجي مشترك كخيار لجذب الاستثمارات والخبرات وتمويل المشاريع الاستراتيجية.

إلا أن هذا الخيار ينطوي على مخاطر محتملة تتعلق بتأثير الأطراف الخارجية على القرار الاقتصادي الوطني وإمكانية تحول الشراكة إلى مصدر ارتهان اقتصادي أو سياسي.

وتُظهر التجارب الدولية أن نجاح الصناديق السيادية يرتبط بالحوكمة والاستقلالية والشفافية أكثر من ارتباطه بحجم الموارد المتاحة.

كما أن معالجة الاختلالات المالية والاقتصادية الهيكلية تبقى شرطاً أساسياً لنجاح أي صندوق سيادي مهما كان شكله.

وعليه تتمثل التوصية الرئيسية في إعطاء الأولوية لتأسيس صندوق سيادي وطني مستقل يخضع لضوابط قانونية ومؤسسية صارمة مع إمكانية الاستفادة من الشراكات الخارجية دون التفريط بالسيادة الاقتصادية.

يعود الحديث مجدداً عن إنشاء صندوق سيادي عراقي خليجي مشترك في وقت يواجه فيه العراق تحديات مالية واقتصادية متراكمة تتمثل بالاعتماد شبه المطلق على الإيرادات النفطية، وتضخم الإنفاق التشغيلي وتراجع الاستثمار المنتج فضلاً عن المخاطر المرتبطة بتذبذب أسعار النفط العالمية.

وبين من يرى في الصندوق المشترك فرصة لجذب رؤوس الأموال والخبرات والاستثمارات الخليجية وبين من يخشى تحوله إلى أداة تأثير اقتصادي وسياسي طويلة الأمد، تبرز الحاجة إلى قراءة علمية ومالية ونقدية تتجاوز الشعارات الآنية نحو بناء استراتيجية اقتصادية مستدامة تحفظ حقوق الأجيال القادمة.

الإشكالية الاقتصادية

لا تكمن أزمة العراق في نقص الموارد المالية، بل في سوء إدارة الفوائض النفطية عبر عقود طويلة. فمنذ عام ٢٠٠٣ تجاوزت الإيرادات النفطية التراكمية مئات المليارات من الدولارات، فيما تشير بيانات الموازنات العراقية الحديثة إلى أن النفط ما زال يوفر أكثر من ٩٠٪ من الإيرادات العامة ونحو ٩٥٪ من عائدات التصدير. وفي موازنة ٢٠٠٣ التي تجاوز حجمها ١٩٨ تريليون دينار عراقي، استحوذ الإنفاق التشغيلي على ما يقارب ٧٠٪ من إجمالي الإنفاق، بينما قُدّر العجز المخطط بأكثر من ٦٠ تريليون دينار، ما يعكس استمرار الاختلال الهيكلي بين الإيرادات والنفقات.

إن إنشاء صندوق سيادي مشترك مع دول أخرى قد يوفر مصادر تمويل واستثمار إضافية، لكنه لا يعالج جوهر الأزمة المتمثلة بغياب سياسة مالية مستقرة وسياسة نقدية وتنموية متكاملة قادرة على تحويل الثروة النفطية إلى أصول إنتاجية مستدامة.

الصندوق السيادي الخليجي الفرص المحتملة

من الناحية النظرية يمكن أن يحقق الصندوق السيادي العراقي الخليجي عدة فوائد، منها:

* جذب الاستثمارات الإقليمية والدولية.

* نقل الخبرات الفنية والإدارية في إدارة الأصول.

* تمويل مشاريع البنى التحتية الكبرى.

* تقليل مخاطر الاعتماد على التمويل الحكومي المباشر.

* تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

كما أن العديد من الصناديق الخليجية حققت نجاحات كبيرة في إدارة الفوائض المالية واستثمارها عالمياً، الأمر الذي يجعل الاستفادة من خبراتها أمراً مهماً للعراق.

مخاطر الارتهان الاقتصادي والسياسي

في المقابل تبرز مخاوف مشروعة تتعلق بتحول الصندوق المشترك إلى أداة تأثير على القرار الاقتصادي العراقي خصوصاً إذا ارتبطت قرارات الاستثمار والتخصيص والتمويل بإرادات خارجية أو أولويات لا تنسجم مع الاحتياجات الوطنية.

فالسيادة الاقتصادية لا تقل أهمية عن السيادة السياسية وأي صندوق مشترك يجب أن يخضع لقواعد واضحة تضمن عدم انتقال مركز القرار الاقتصادي العراقي إلى خارج الحدود الوطنية.

كما أن التجارب الدولية تشير إلى أن بعض الشراكات الاستثمارية العابرة للحدود تحولت مع الزمن إلى أدوات ضغط سياسي أو اقتصادي عند حدوث الأزمات أو الخلافات الإقليمية.

تجارب النجاح العالمية النرويج

يُعد الصندوق السيادي النرويجي النموذج الأنجح عالمياً، إذ تجاوزت أصوله ١٫٧ تريليون دولار في عام ٢٠٢٤، ويعتمد على استثمار عوائد النفط لصالح الأجيال القادمة وفق قواعد صارمة تمنع استخدام الأموال لأغراض سياسية أو انتخابية أو إنفاقية قصيرة الأجل. كما يمتلك حصصاً في آلاف الشركات حول العالم ويُعد أكبر صندوق سيادي من حيث حجم الأصول.

الإمارات

نجحت الصناديق السيادية الإماراتية، وعلى رأسها جهاز أبوظبي للاستثمار (ADIA) ومبادلة، في إدارة أصول تُقدّر بمئات المليارات من الدولارات، مع تنويع الاستثمارات في التكنولوجيا والطاقة والعقارات والبنية التحتية والأسواق المالية العالمية، مما وفر مصدراً مستقراً للعوائد بعيداً عن تقلبات النفط.

سنغافورة

رغم عدم امتلاكها للنفط، استطاعت عبر الصناديق الاستثمارية الحكومية مثل "تيماسيك" و"GIC" تحويل الفوائض والإدارات المالية الرشيدة إلى قوة اقتصادية عالمية، حيث تُدار أصول بمئات المليارات من الدولارات وفق معايير حوكمة وشفافية عالية.

تجارب الإخفاق

في المقابل فشلت بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية في تحويل ثرواتها إلى أصول مستدامة بسبب:

* الفساد الإداري والمالي.
* التدخلات السياسية.
* ضعف الحوكمة والرقابة.
* استخدام الصناديق لتمويل الإنفاق الحكومي الجاري.
* غياب الشفافية والإفصاح.

وأدى ذلك إلى استنزاف الأصول بدلاً من تنميتها، وضياع حقوق الأجيال اللاحقة.

هل يحتاج العراق صندوقاً سيادياً خليجياً أم صندوقاً وطنياً؟

الحاجة الحقيقية للعراق ليست إلى إنشاء صندوق خارجي أو مشترك بقدر حاجته إلى تأسيس صندوق سيادي وطني مستقل يمثل خزينة استراتيجية للأجيال القادمة. إن الدولة التي تمتلك خامس أكبر احتياطي نفطي مثبت في العالم، يُقدّر بأكثر من ١٤٥ مليار برميل، لا تعاني من نقص الموارد بل من غياب الإدارة المؤسسية للفوائض المالية. ففي السنوات التي ارتفعت فيها أسعار النفط، حقق العراق إيرادات نفطية سنوية تجاوزت ١٠٠ مليار دولار، إلا أن الجزء الأكبر منها ذهب لتغطية النفقات الجارية بدلاً من تكوين أصول استثمارية طويلة الأجل.

لذلك فإن الأولوية يجب أن تكون لإنشاء صندوق سيادي عراقي خالص تُودع فيه نسبة ثابتة من الإيرادات النفطية السنوية، وتُمنع الحكومات المتعاقبة من التصرف بأصوله إلا وفق ضوابط دستورية وقانونية صارمة.

الرؤية الاستراتيجية للصندوق السيادي الوطني العراقي

تقوم الرؤية المقترحة على خمسة مرتكزات:

أولاً: تخصيص نسبة لا تقل عن ١٠-١٥٪ من الإيرادات النفطية السنوية للصندوق.

ثانياً: استقلالية الإدارة عن السلطة التنفيذية والأحزاب السياسية.

ثالثاً: إشراف برلماني وقضائي ورقابي متخصص.

رابعاً: تنويع الاستثمارات داخلياً وخارجياً في قطاعات الصناعة والزراعة والطاقة والتكنولوجيا واللوجستيات.

خامساً: اعتماد أعلى معايير الشفافية والإفصاح الدولية.

ولو تم تخصيص ١٠٪ فقط من الإيرادات النفطية السنوية خلال فترات الوفرة، لكان بالإمكان تكوين أصول تتجاوز عشرات المليارات من الدولارات خلال عقد واحد، بما يضع العراق على مسار مشابه لتجارب الصناديق السيادية الناجحة في الخليج والنرويج.

السياسة المالية والنقدية قبل الصناديق

إن نجاح أي صندوق سيادي يتطلب إصلاحاً مالياً ونقدياً متزامناً يشمل:

* تقليل الاعتماد على النفط.
* توسيع القاعدة الضريبية العادلة.
* مكافحة الهدر والفساد.
* تطوير القطاع المصرفي.
* دعم القطاع الخاص.
* تعزيز الاحتياطيات الأجنبية.
* تحقيق الاستقرار النقدي وسعر الصرف.

فالصندوق السيادي ليس بديلاً عن الإصلاح الاقتصادي، بل نتيجة طبيعية له.

إن إنشاء صندوق سيادي عراقي خليجي قد يمثل فرصة استثمارية مهمة إذا بُني على أسس الشراكة المتكافئة والاحترام المتبادل للمصالح الوطنية، لكنه لا ينبغي أن يكون بديلاً عن المشروع الاستراتيجي الأكبر المتمثل في تأسيس صندوق سيادي وطني مستقل يحفظ ثروة النفط للأجيال المقبلة.

وتُظهر المقارنة مع الصناديق السيادية العالمية أن النجاح لا يرتبط بحجم الموارد فقط، بل بقدرة الدولة على تحويل الإيرادات المؤقتة إلى أصول دائمة. فبينما تدير النرويج أصولاً تتجاوز ١٫٧ تريليون دولار، وتدير صناديق خليجية

كاريكاتير

علي عاتب

الإقتصاد العالمي بات محشورا في عنق زجاجة، وإمست إمدادات الطاقة العالمية في أزمة خانقة بعد العدوان (الصهيوأمريكي) في منطقة الخليج، وما صاحبه من غلق لمضيق هرمز الذي يمر من خلاله ٢٥٪ من واردات الطاقة العالمية، مما أربك الحسابات الغربية، وبدى واضحا التورط الأمريكي بتلك الأزمة التي تنذر بكساد إقتصادي عالمي.

#علي_عاتب
#رسوم_كاريكاتير_العراق

عودة الفهداوي

ما الذي قدمته أمريكا مقابل تسليم سلاح عدة جهات؟
- هل الغت وصاية الفيدرالي الأمريكي على نفط بلدك؟
- هل تخلت أمريكا عن التدخل في شؤونك وهي تتحكم باختيار رئيس وزراءك بتغريدة؟
-هل رفعت قيودها عن تسليح بلدك ؟
- هل أخضعت البيشمركة لقيادة بغداد ؟
قطعا لا شئ مما تقدم فخسرت البيعة ونكثت غزلها بعد قوة.

كتاب «شعب الخيام» يروي قصص شهداء وجرحى تشرين العراقية

علاء اللامي

كتاب تأسيسي توثيقي:إنه واحد من الكتب التي حظيت بشرف أن تُهدى لي نسخة منها خلال مروري ببغداد خلال الشهر الجاري، ووجدت أن من دواعي الامتنان أن أكتب تعريفاً به. هو كتاب توثيقي بعنوان «شعب الخيام - شهادات من واقع احتجاجات تشرين العراقية»، يحمل اسم الشاب النجفي علي الخطيب كمؤلف أو كمحرر، يعاونه فريق تحرير من ثمانية شبان وشابات مُكلَّف بإجراء التحقيقيات واللقاءات.تخبرنا فقرة في بداية الكتاب أن هذا الفريق أجرى أكثر من ٢٥٠ مقابلة مع الضحايا جرحى أو ذويهم أو مع أفراد من عوائل الشهداء. وتمت مقاطعة المعلومات التي جمعت خلال المقابلات بمعلومات مع أشخاص آخرين شاركوا فعليا في الاحتجاجات للتأكد من صحة المعلومات والقصص المُدلى بها. كما تمت مراجعة القصص من قبل خبراء في القانون العراقي.يكتسب هذا النوع من التأليف التوثيقي أهميته الكبرى والخاصة في ما يتعلق بانتفاضة تشرين ٢٠١٩ لكون هذه الانتفاضة، وخصوصا في طورها الأول، كانت عفوية تماما وبالتالي استقلالية ووطنية ونقية سياسيا وأمنيا بشهادة حتى أعدائها في الحكم. ومن هؤلاء عادل عبد المهدي الذي تولت حكومته قمع الانتفاضة فقد اعترف بذلك واعتبر القتلى فيها شهداء يجب تمجيدهم وتعويض أسرهم وأن مطالبهم مشروعة ومحقة وواجبة التلبية. وثانيا من كون هذه الانتفاضة بقيت وحيدة معزولة دوليا لا أحد يدافع عنها وخصوصا من دول «النفاق الديموقراطي الغربي» وفي مقدمتها الولايات المتحدة التي كانت ستقلب الدنيا على رؤوس الحكام الذين قتلوا ونكلوا بالمئات من المتظاهرين السلميين لو أن الأمر حدث في دولة أخرى خارج نطاق هيمنتها وسيطرتها المباشرة. وحتى بعد أن استعمل بعض الساسة المستجدين الانتهازيين الانتفاضة سلما للوصول إلى البرلمان أو دواليب الحكم فتعرضت للتشويه والغدر من قبل عديمي الضمير هؤلاء. وتزداد هذه الأهمية التوثيقية لناحية تمجيد شهداء وضحايا الانتفاضة وتوثيق وتسجيل أسمائهم وأفعالهم البطولية ونقل تفاصيل هذه التضحيات بتوقير يليق بها إلى لأجيال القادمة خصوصا وأن هناك سعياً محموماً من الرجعيين في حكم الفساد والتبعية لإطفاء أي ذكر للانتفاضة ودفن بطولات شبابها وجعلها نسيا منسيا بل وبلغت الخسة ببعض مرتزقة أحزاب ومليشيات الفساد الاعتداء على قبور شهداء الانتفاضة وتدنيسها كما فعلوا مع ضريح الشهيد صفاء السراي أحد رموز الانتفاضة الذي يبدو أنه أقض مضاجعهم حتى وهو ميت في قبره.نقاط ضعف ونقاط قوة: إنه كتاب مهم، رغم ما قد يقال عن نقاط ضعفه، وهي عديدة لجدة هذه التجربة التأليفية التي لا سابق لها في العراق. وآمل أن يتم تلافي هذه النقاط في طبعة قادمة واسعة ورسمية ومعترف بها فمن الواضح أن الشباب الذين كانوا وراء إصداء الكتاب اعتمدوا على جهودهم الشخصية في تأليفه وطبعه وترويجه وتوزيعه باليد.إن تركيز الكتاب على ضحايا ونشاطات الانتفاضة في محافظة النجف مع بعض الإضاءات الشحيحة على ساحات الانتفاضة في المحافظات الأخرى وخصوصا التي كانت لها حصة الأسد في التضحيات كمحافظة ذي قار ومركزها مدينة الناصرية أحصن وآخر قلاع الانتفاضة التشرينية، مردّهُ على الأرجح أن المؤلف وفريقه، كلهم من هذه محافظة «النجف» التي أبدى شبابها بطولات نادرة ومشهودة.

حولنا

مركز الدراسات المتخصصة الشهيد خامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والتقارير التحليلية، والجلسات المتخصصة، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

الأربعاء ٠٣ - ٠٦ - ٢٠٢٦

الأسبوعية الإخبارية التحليلية، العددُ مئة واثنان